



JULIA DUMNA
BOUTIQUE HOTEL

**أهلاً بكم
في دمشق**

للحجز والاستعلام:
هاتف: ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٠٢٠ - ٠٠٩٦٣ ٩٦٣ ٩٩٩٩٩٩
Email: info@Juliadumnahotel.com
دمشق - سبع بحارات - شارع ٤٩ أيار



الإقتصاد
AL-IQTISSADIYA

صحيفة أسبوعية اقتصادية - تصدر مؤقتاً كل شهر

Issue No.532 - 10 of March 2020

السنة التاسعة عشرة - العدد ٥٣٢ / ١٠ آذار - مارس ٢٠٢٠

سقوط حز لأسواق المال العالمية وانهيار أسعار النفط و٢٠ دولة تطلب تمويل من صندوق النقد الدولي

ص ١٨-١٩

**التجار يدقون ناقوس خطر
نفاد الموارد من الأسواق**

ص ٦

**المصرف السوري الخاصة أقوى
في ٢٠١٩ وحجمها زاد ١١%**

ص ٨

**حلب رهان الاقتصاد.. الحكومة ترصد المليارات
وزير الصناعة: خطوة لحلب قادمة وجميع الإمكانيات تحت طلب الصناعيين**

«الاقتصادية» أن عودة الصناعة إلى حلب تعتبر مؤشراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دعم مقومات الصمود، مبيناً أن رصد نحو ١٤٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل المناطق السكنية والصناعية وتحفيز الخدمات التي قدمتها الحكومة سيكون مؤشراً لعودة التعافي للمدينة لتعود حلب كما عهديناها شريان الاقتصاد السوري، وأن اهتمام سيد الوطن بإعادة إعمار حلب ما هو إلا دليل على مركزها الصناعي والاقتصادي لتكون رافداً لعودة الصناعة والتصدير، لأن الليرة ترتبط بالإنتاج والتتصدير وعندما تتوفر هذه المقومات للصناعة بالتأكيد سيعود الاقتصاد تدريجياً إلى حلب.

التفاصيل ص ٥

تنعد الآمال مجدداً على عودة الحياة الاقتصادية إلى مدينة حلب وما حملته الحكومة في جعبتها لتأمين مستلزمات الإنتاج وإعادة الإعمار وترميم المنشآت وإقلال المعامل والمصانع وعوده الكهرباء والمياه، ما يبشر بالخير فيما لو وضعت على السكة الصحيحة، وخاصة أن هناك مليارات الليرات قد رصدت لتخفيض مفرزات الحرب والبدء بانطلاقة حقيقة تحمل بين طياتها حلولاً جذرية لاصلاحات متكاملة... واليوم الجميع يراهن على رد الاعتبار للاقتصاد السوري بعودة حلب إلى الصدارة كما كانت العاصمة الاقتصادية، الأمر الذي أصبح «قاب قوسين أو أدنى» من تحقيق ذلك.

وزير الصناعة محمد معن جذبة أكد في تصريح خاص لـ



المؤسسة العامة السورية للتأمين
Syrian Insurance Company

نقدم لكم كافة
أنواع التأمين
التي تناسب رغباتكم..



حلب رهان الاقتصاد.. الحكومة ترصد المليارات

وزير الصناعة لـ«الاقتصادية»: خطة لحلب قادمة وجميع الإمكانيات تحت طلب الصناعيين

القطاعين العام والخاص الذي يسهم في تحقيق معدل نمو مرتفع وزيادة مساهمة الناتج المحلي الصناعي بالنتاج المحلي الإجمالي وتلبية حاجة السوق المحلية من المنتجات وتصدير الفائض، ومواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي الغربي على الشعب السوري وتطوير العمل الصناعي من خلال تكامل أفكار الطرفين، لأنه يطول كل فرد من أبناء شعبنا.

وأكمل الوزير ضرورة طرح كل المشكلات التي تعيق العمل الصناعي بجرأة وبلا غاية مبنية على ثقافة اقتصادية، للخروج بنتائج يمكن تطبيقها على أرض الواقع، مشيراً إلى أن وزارة الصناعة تقوم بالمتابعة الدائمة والمستمرة من خلال الانتشار الأفقي لمديريات الصناعة والحضور بشكل دائم على أرض الواقع للوقوف على جميع الصعوبات والمعوقات التي تعيق إعادة تأهيل وتشغيل المنشآت الصناعية. وكذلك من خلال إعادة هيكلة مجالس إدارات غرف الصناعة فيما يخص ممثلي الجهات الحكومية لدى الغرف ما يسهل إيصال مشاكل الصناعيين إلى المؤسسات الحكومية.

وأشار جذبة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة للتعامل مع التحديات وخاصة ما يتصل بالجانب الاقتصادي والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص، ليقوم بدوره في توفير المواد التموينية والاحتياجات الأساسية للمواطنين والحفاظ على مخزون استراتيجي آمن من هذه المواد.

وأوضح جذبة أن سياسة وزارة الصناعة ترتكز على دور وأهمية القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لبروز قطاع خاص عصري ومتطور ومبدع وإدماجه بشكل أوسع في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر، وذلك من خلال التكامل بين القطاع الخاص والدولة والتوجه نحو الصناعة المستدامة والنمو المستدام في كل المجالات الصناعية وفي الزراعة وغيرها، إضافة إلى التصنيع الجيد والمتتطور من خلال إعادة تصنيع مستلزمات الإنتاج وتصدير منتجات كاملة الصنع مختلف الأسوق الخارجية، ما يحقق عائدات بالقطع الأجنبية. مضيفاً: والأهم زيادة التنسيق مع اتحاد غرف الصناعة السورية لتحسين بيئته الأعمال للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة إنتاجيتها وصادراتها، ورفع مستوى منتجاتها وتسويقه من خلال زيادة القيمة المضافة وتكامل العملية الإنتاجية.

إضافة إلى ذلك الترويج للاستثمار لكون القطاع الخاص أفضل وسيلة للترويج للاستثمار في سورية، ويملك أدوات جذب المستثمر الوطني والأجنبي.



تأهيل مطحنتين للإسماعيل وخط التعبيبة في إسماعيل مطحنتين مؤخراً مهمتها الكشف الميداني في حلب مع تأهيل وتشغيل خط إنتاج كابلات التوتر المتوسط في شركة كابلات حلب، كذلك إقامة خط لإنتاج البطاريات وإعادة تأهيل الشركة العامة الأساسية اللازمة لتأهيل هذه المنشآت وتأمين ما يلزم لإقلاعها في المناطق المحروقة، ولفت إلى أنه تم تحديد الحد الأدنى لقيم المستورّدات كافة التي لها ممثل من الإنتاج المحلي مع إعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية من خلال لجنة ترشيد التعرفة والأهم الاستمرار بسياسة ترشيد استيراد المنتجات المصنعة محلياً.

وعن خطة وزارة الصناعة لحلب قال: إن إجمالي عدد شركات القطاع العام ٢١ شركة تم إقلاع ٨ منها بشكل جزئي و ١١ شركة مدمرة بشكل كامل وشركة مدمرة جزئياً، على حين يبلغ عدد شركات القطاع الخاص ٣٤١٢ شركة منها ١٧٠٠٢ شركة عاملة ١٧١١٠ متوقفة.

شراكة مع الخاص

وعن أهمية دور القطاع الخاص للنهوض بالصناعة الوطنية قال جذبة: إننا نعمل على التكامل بين

ذلك تم تشكيل نافذة أمامية لمديرية الصناعة في المناطق التي تحررت مؤخراً مهمتها الكشف الميداني على المنشآت الصناعية والحرفية لتؤمن الخدمات الأساسية اللازمة لتأهيل هذه المنشآت وتأمين ما يلزم لإقلاعها في المناطق المحروقة، ولفت إلى أنه تم تحديد الحد الأدنى لقيم المستورّدات كافة التي لها ممثل من الإنتاج المحلي مع إعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية من خلال لجنة ترشيد التعرفة والأهم الاستمرار بسياسة ترشيد استيراد المنتجات المصنعة محلياً.

وعن خطة وزارة الصناعة لحلب قال: إن إجمالي عدد شركات القطاع العام ٢١ شركة تم إقلاع ٨ منها بشكل جزئي و ١١ شركة مدمرة بشكل كامل وشركة مدمرة جزئياً، على حين يبلغ عدد شركات القطاع الخاص ٣٤١٢ شركة منها ١٧٠٠٢ شركة عاملة ١٧١١٠ متوقفة.

مخصصات

وأشار جذبة إلى أنه تم توزيع الاعتمادات على مشاريع لها أولوية تم طرحها، لكونها ذات عائد استثماري جيد، والأهم الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها ومنها مشروع لإقامة معمل جديد لتعبئة المياه بطاقة إنتاجية ٧٧ مليون ليرة سنويًا في منطقة الخفسة، وإقامة مجمع نسيجي متكون من الغزل والنسيج والصباغة والطباعة، إضافة إلى المتابعة وبحسب برنامج زمني محدد، إضافة إلى

■ هناء خانم

تنعقد الآمال مجدداً على عودة الحياة الاقتصادية إلى مدينة حلب وما حملته الحكومة في جعبتها لتأمين مستلزمات الإنتاج وإعادة الإعمار وترميم المنشآت وإقلال المعامل والمصانع وعودة الكهرباء والمياه، ما يبشر بالخير فيما لو وضعت على السكة الصحيحة، وخاصة أن هناك مليارات الليرات قد صدرت لخطي مفرزات الحرب والدب بانطلاق حقيقة تحمل بين طياتها حولاً جذرية لإصلاحات متكاملة... واليوم الجميع يراهن على رد الاعتبار للاقتصاد السوري بعودة حلب إلى الصدارة كما كانت العاصمة الاقتصادية، الأمر الذي أصبح «قاب قوسين أو أدنى» من تحقيق ذلك.

وزير الصناعة محمد معن جذبة أكد في تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أن عودة الصناعة إلى حلب تعتبر مؤشراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دعم مقومات الصمود، مبيناً أن رصد نحو ١٤٥ مليار ليرة لإعادة تأهيل المناطق السكنية والصناعية وتحفيز الخدمات التي قدمتها الحكومة سيكون مؤشراً لعودة التعافي للمدينة لتعود حلب كما عهدناها شريان الاقتصاد السوري، وأن اهتمام سيد الوطن بإعادة إعمار حلب ما هو إلا دليل على مركزها الصناعي والاقتصادي لتكون رافداً لعودة الصناعة والتصدير وعندما تتوفر هذه المقومات للإنتاج بالتأكيد سيعود الاقتصاد تدريجياً إلى حلب.

وأضاف: إن وجود وزارة الصناعة منذ بدء تحرير المناطق الصناعية من أيطال الجيش هو رسالة إلى أن تأهيل المنشآت الصناعية لتكون المعامل والمصانع الرافد الاقتصادي وعودتها إلى الإنتاج والتأهيل هو مؤشر إلى وطنية الصناعيين.

إجراءات تنفيذية

وأشار جذبة إلى أن هناك العديد من الإجراءات التنفيذية تمت نتيجة زيارته الحكومة إلى حلب، حيث تم تشكيل لجنة هدفها متابعة إقلاع الشركات في منطقة الخفسة، وإقامة مجمع نسيجي متكون من الغزل والنسيج والصباغة والطباعة، إضافة إلى

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية

دمشق - سوريا

هاتف: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨ / ٢١٣٧٤٠٠ فاكس:

سعر النسخة ١٠٠ ليرة سورية

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

المدير الفني

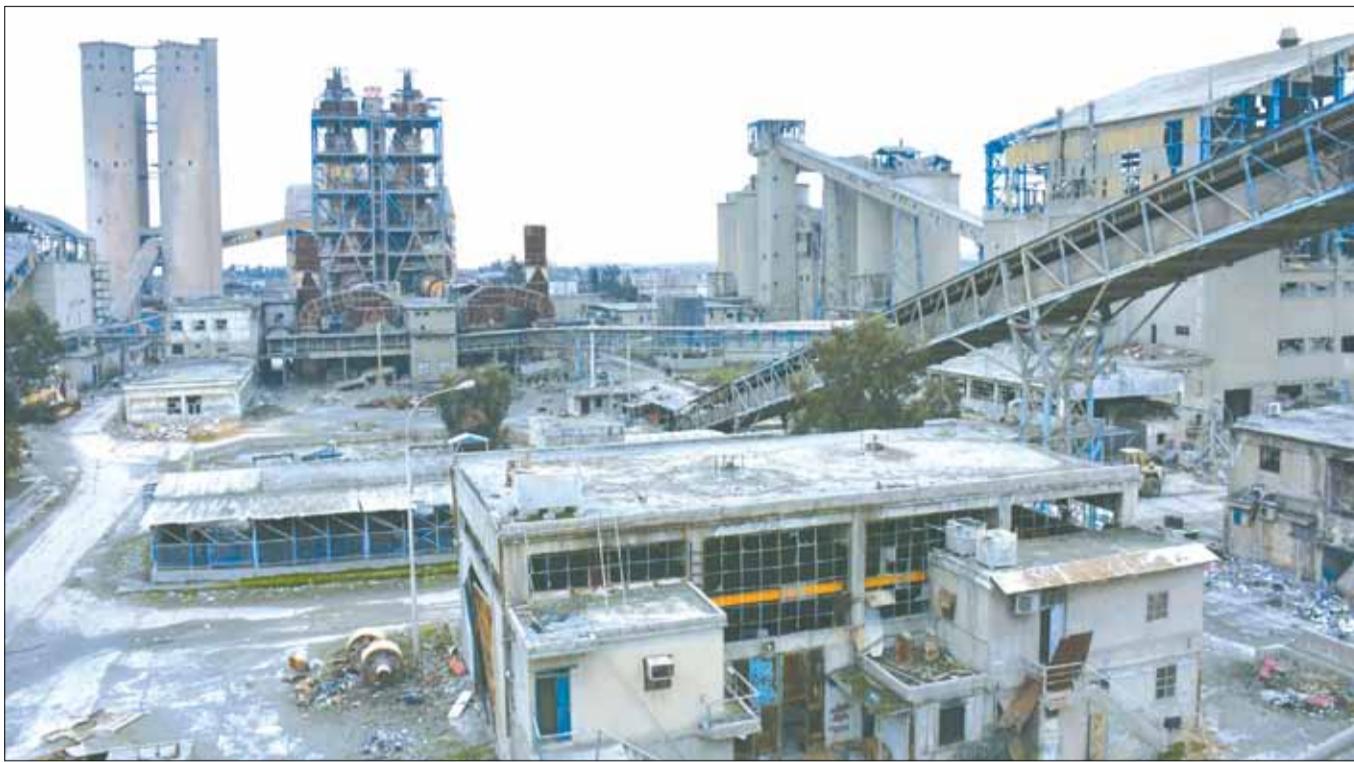
لara عبد الكريم توما

المدير المسؤول

نبيل زريق



تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٩ رقم العدل بالقرار ٤٧، و بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ www.iqtissadiya.com Email: info@iqtissadiya.com



والطعن الضريبي لإنصاف أصحاب العلاقة الذين لديهم مستندات يثبتون فيها أضرارهم وخسارتهم وتحديد النسب حسب الحالات وزيادة عدد ممثلي القطاع الخاص.

مطالبهم من الصناعة

اما مطالبهم من وزارة الصناعة فقد تركزت على أهمية توجيه مديريات الصناعة بتسهيل موافقات نقل الآلات وخطوط الإنتاج لإصلاحها وعودتها إلى المنشآت الصناعية وإعادة الآلات إلى المعامل والتي نقلت سابقاً لحمايةها من الإرهاب، كذلك وضع آلية لتابعة مسروقات الصناعيين والتجار الموجودة في مناطق صناعية مختلفة والتي تم نقلها من الإرهابيين لإعادتها إلى أصحابها أصولاً، وكذلك التعاون مع وزارة الداخلية ومديريات الجمارك وغرفة الصناعة ومديرية الصناعة بمصادر المستودعات التي تحتوي على مسروقات وإعادتها إلى أصحابها أصولاً مع توجيه من يلزم بالسامح للمنشآت بحرية التصرف بكل أنواع السكراب الناتجة عن فعل الإرهاب ضمن معاملهم عن طريق إعادة تصنيعها أو تدويرها أو بيعها بشكل حر.

وكان لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نصيب من المطالب التي أكدت فيها غرفة صناعة حلب ضرورة تشمل كل الصناعات في المناطق الصناعية أنواع الأقمشة كافة (مصنوعة ونسج آلي) وذلك لوجود عدد كبير من المنشآت النسيجية في المناطق المحررة حديثاً.

وعن أعداد المنشآت الصناعية المسجلة لدى غرفة الصناعة والحررة مؤخراً وهي الزربة والليرمون وطريق الشام وقرية الوضيحي والكماري وكفر حمرة وخان العسل وكفر ناحا وكر داعل وعندان وكفر جوم وعنجرة والمنصورة وأورام الكبرى وحريتان وخان طومان وقرية حيان، وأكدهت غرفة صناعة حلب في تقرير لها أن إجمالي عدد المنشآت لكل القطاعات هو ١٣٥١ منشأة، منها ١٤٨ للقطاع الهندسي و٩٣ للقطاع الغذائي و٤٤ للقطاع الصناعات النسيجية و٢٦٦ للقطاع الكيميائي.

مطالب صناعي حلب على طاولة الحكومة من إعفاءات وقروض وتشريع ضريبي جديد

وبين جذبة أن التشاركيية ترتكز على مبدأ التعاون والتكامل والتنسيق بين القطاعين، وتهدف إلى تحسين أداء المشاريع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات المقدمة، إذ تعد من العوامل الرئيسة والمهمة لتحسين الأداء الإنتاجي والاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة من خلال الاستفادة من خبرات وإمكانية القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع ودعم القطاع الخاص باعتماد السياسات والتشريعات الداعمة للاستثمار الخاص وتهيئة بيئه اقتصادية وسياسية مستقرة وداعمة تسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الخاص ولاسيما الأجنبي الذي يتميز بالเทคโนโลجيا والتقنيات الإنتاجية الحديثة والخبرات العلمية والفنية المتراكمة، فضلاً عن رؤوس الأموال الكبيرة.

صناعي حلب

غرفة صناعة حلب أدلت بدلها أمام الوفد الحكومي الذي زارها مؤخراً وتقدمت بعدة مقتراحات، وبناء عليه تعهدت الحكومة بأنه خلال مدة أسبوعين سيتم إعادة الكهرباء، وبالفعل تمت إعادة إلى منطقة الصبوره والزربة، خلال شهر إلى منطقه الليرمون، وذلك وفق ما أكدته غرفة صناعة حلب، إذ تبين أن هناك عدة طلبات إسعافية تحتاجها المناطق التي تم تحريرها لإعادة عجلة الإنتاج، مع تأكيد ضرورة الإسراع في إصدار قانون الاستثمار الجديد.

وبالعودة إلى المطالب نجد أنها اشتملت على إمكانية توسيع صلاحيات لجنة الاعتراض والطعن الضريبي لإنصاف أصحاب العلاقة الذين لديهم مستندات يثبتون فيها أضرارهم وخسارتهم، مع تأكيد أهمية توجيه مديريات الصناعة بتسهيل موافقات نقل الآلات وخطوط الإنتاج لإصلاحها وعودتها إلى المنشآت الصناعية، وإعادة الآلات إلى المعامل التي نقلت سابقاً لحمايتها من الإرهاب، مع وضع آلية لتابعة مسروقات الصناعيين والتجار الموجودة في مناطق صناعية مختلفة التي تم نقلها من الإرهابيين لإعادتها إلى أصحابها أصولاً، والتأكيد على مصادر المستودعات التي تحتوي على مسروقات وإعادتها إلى أصحابها أصولاً.

إسعاف حلب

وقد فند صناعي حلب مطالبهم التي أطلق عليها «الإسعافية» لكل وزارة على حدة والتي تحتاجها المناطق التي حررت مؤخراً في ريف حلب طريق الشام - خان طومان - الزربة - منطقة الإيكاردا - الشيخ أحمد - المنصورة - كفرناها - أورم - ريف المهندسين - الليرمون - كفر حمرة - حريتان - عدان - حيان - بستانو.

وتركتز أهم الطلبات الخاصة بوزارة الإدارة المحلية على أهمية الإسراع بإزالة الأنقاض وإصلاح الطرق في المناطق المحررة والمتحضرة، والإسراع بإصلاح شبكات الاتصالات الأرضية والخلوية وتأمين مادتي المازوت والفيول إلى المناطق الصناعية توجيه البلديات والخدمات الفنية بإعفاء المنشآت الصناعية من كل الرسوم ولاسيما رسوم البلدية ورسوم الصندوق المشترك بنقابة المهندسين وكل ما يتعلق بأعمال إعادة الترميم والبناء، والأهم تثبيت المنشآت القائمة في التجمعات الصناعية خارج المدن ومنها التراخيص الدائمة، إضافة إلى استثنائها من كل شروط التراخيص الإداري، ومعالجة التوسيع في المنشآت وإعفائها من كل رسوم



معامل حلب تستعيد الحياة

محافظ حلب حسين دياب: ١٧ ألف منشأة صناعية عادت للعمل و٤٤٤ منشأة تعود قريباً

حازم عجان: الكهرباء ٢٤ ساعة في الشيخ نجار والعمل جارٍ لإنجاز مدينة المعارض



محمد الصالح مدير عام شركة كهرباء حلب



حازم عجان مدير المنطقة الصناعية - الشيخ نجار



حسين دياب محافظ حلب

حلب الحرارية، وكذلك العمل على إعادة تأهيل محطة الزرفة وحربيتان وغيرها من المحطات التي تغذى المنشآت الصناعية في المناطق التي تم تحريرها في ريف حلب الجنوبي والغرقي، إضافة إلى تزويد المناطق الصناعية في العروق والقطارجي وغيرها من المناطق الكهربائية بالطاقة اللازمة لعودة حركة الإنتاج إلى سابق مدها في مدينة حلب، ووفقاً للمدير العام للشركة العامة للكهرباء في حلب محمد الصالح قام الشركة وبعد انقطاع دام سنوات للتيار الكهربائي عن المحافظة بعد تطهير مدينة حلب من رجس العصابات الإرهابية المسلحة على أيادي يواسى الجيش العربي السوري بإعادة تأهيل المنظومة الكهربائية التي تضررت جزئياً بأضرار مختلفة في الأحياء الامنة من (مراكز - محولات - شبكات توفر متوسط - شبكات توفر متخفض...). منها أن ذلك قبل أن تقوم وزارة الكهرباء بإنشاء خط التغذية ٢٣٠ ك.ف (حماة - أثريا - خناصر - حلب) ووضعه بالخدمة في ٢٠١٧/٩/٢٠ لتبدأ تغذية الأحياء السكنية وإعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في محافظة حلب وأريافها.

وأشار إلى أن المناطق الصناعية التي تمت إعادة تأهيلها هي المدينة الصناعية في الشيخ نجار ومنطقة جبرين الصناعية ومنطقة تيارة الصناعية، منطقة نقارين الصناعية، منطقة الليرمون الصناعية، منطقة الشيفي الصناعية، منطقة العروق الصناعية، منطقة الكلاسة الصناعية. وأغلب مراكز التحويل والشبكة الكهربائية في هذه المناطق الصناعية قد تم تدمرها وسرقة كابلات الكهرباء والأعمدة، ما زاد في تكاليف إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية في تلك المناطق، مشيراً إلى أنه وحتى الآن تمت إعادة تأهيل ١٢٥ مركز تحويل (عاماً وخاصاً)، إضافة إلى ما تحتاجه من كابلات وأعمدة وغيرها من مستلزمات إعادة تأهيل الشبكة.

وأكد صالح أن الشركة مازالت تعمل في هذا الإطار، حيث رصدت في خطتها العادية ١٠ مليارات ليرة لعمليات إعادة التأهيل خلال العام الحالي، وبإضافتها ما خصصته الحكومة بشكل إضافي خلال اجتماعها الأخير في حلب. وأشار مدير الشركة إلى أنه يتم تزويد مدينة الشيخ نجار الصناعية حالياً بالكهرباء على مدى ٢٤ ساعة، إضافة إلى منطقة العروق الصناعية.

للجزءة الثالثة - فئة ثانية والتي تؤمن ١٠٧ / ١٤٦ مليون ليرة سورية لدعم المشاريع الخدمية في محافظة حلب، ونظراً لنفاد المساحات اللازمة للصناعات الكيميائية والهندسية (٤٠٠ - ١٠٠٠) ٢٠ فئة ثانية وبقيمة إجمالية لهذه الأعمال بنحو مليار ليرة سورية وبنسبة إنجاز أكثر من ٦٠٪. موضحاً الموافقة على تخصيص ٤٠٠ مليون ليرة سورية لمشروع تسييج محيط المدينة الصناعية. وبين عجان إجراء دراسة لإنشاء محطات معالجة مياه التصريف (المالحة- الصناعية) عدد ٦ / بعد أن تم تقسيم المدينة الصناعية إلى قطاعات وإلغاء محطة المعالجة المركزية لتأمين سهولة تنفيذ المشروع على مراحل وكل محطة على حدة لتؤمن التوافق المالي اللازم ضمن خطة بعيدة المدى، وقد وافق مجلس المدينة الصناعية على المبدأ، وطرح الدراسة مع التنفيذ حين توافر التمويل، حيث يتطلب تأمين تمويل مركزي عن طريق الوزارة لمحطة معالجة المياه المرحلة الأولى بقيمة ٤،٥ مليارات، كما تمت المباشرة بإنشاء محطة محروقات في المدينة الصناعية بحلب مع جميع ملحقاتها على مساحة حوالي ٦٠٠ متر مربع.

وعنربط المدينة الصناعية بالطرق الحيوية والطرق الدولية الرئيسية أكد عجان مناقشة هذا المشروع مع مجلس المدينة مبيناً أنه يعتبر من المشاريع المؤجلة حالياً، مضيفاً: لدينا طرق مع الشبكة العامة تتفق بالوقت الحالي مع إمكانية التوسيع في المراحل المقبلة. أما السكك فقد تم إقرار مشروع لإقامة محطة قطار في المدينة الصناعية بينها وبين جبرين وهي خطوة مهمة.

وعن حجم الاستثمارات في مدينة الشيخ نجار بين أنها تبلغ ٢٣٥ ملياراً قيمة دفترية والطاقة الإنتاجية تحسن من ٢٠٪ إلى ٧٥٪ ولدينا ٣٥ ألف فرصة عمل في المدينة الصناعية بحلب إلى المشاريع المهمة والاستراتيجية من حيث المباشرة بالنشاطات الملحقة بالمدينة وزيادة حجم الاستثمار، مشيراً إلى المباشرة بأعمال الحفرات في الصالة الاستثمارية لمدينةعارض بمساحة ٦ آلاف م٢، والتي تؤمن الترويج الحقيقي لم المنتجات المدينة الصناعية وللمنتج المحلي، منها أن عدد المقصمات المخصصة للصناعيين بلغت ٣٨١٢ مقصماً يتم إجراء التراخيص فيها تباعاً، ودخل في الاستثمار الفعلي أكثر من ٦٠٠ معمل، مضيفاً: وبلغت قيمة الاستثمارات في الشيخ نجار أكثر من ٢٣٨ مليار ليرة.

وأشار إلى البدء بتنفيذ المرحلة الأولى للبني التحتية

■ محمود الصالح

أقرت الحكومة خلال الاجتماعين الذين عقدتهما في محافظة حلب العديد من القرارات التي من شأنها النهوض بهذه المحافظة، في جميع مناحي الحياة.
محافظ حلب حسين دياب بين أن «الاقتصادية» تنفيذ ٢٢٣٧ مشروعاً، منها أن التركيز كان على المدينة الصناعية والمناطق الصناعية والحرفية لكون الصناعة عصب الاقتصاد الحلي، وحلب عاصمة الاقتصاد في سورية، كاشفاً عن عودة ١٧١٧ منشأة في المدينة الصناعية للعمل، منها ٦١٥ في الشيخ نجار، مضيفاً: واليوم بعد تحرير ماتبقى من أحياء مدينة حلب والريف الجنوبي والغربي فإننا نواجه التحدى نفسه قبل ثلاث سنوات ولكن مع بعض التغيرات منها إيجابي ومنها سلبي، الإيجابي أننا قد اكتسبنا خبرة من تجربتنا ونستطيع أن نحدد أولويات التدخل في كل منطقة، ونضع الخطط الإسعافية المتوسطة المدى، أما الناحية السلبية فهي زيادة الحصار الاقتصادي على سورية، ما يجعل الموارد اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي غير متوفرة أو صعبة التأمين.

وأشار دياب إلى التنسيق مع الجهات المعنية لإدخال أصحاب المعامل إلى معاملهم مع عدد من عمالهم ليقوم بتقييم الأضرار فيها والبدء بتجهيزها للدور عجلة الإنتاج، ولا سيما أن جزءاً من ١٦٤٤ منشأة صناعية وحرفية وكثير منها يترك في تجمعات صناعية مثل الزرفة - عين التجارة - وحيان - وكر تفال - المنصورة - خان العسل - عدنان - الزهراء... وغيرها، لافتاً إلى أنه تم التنسيق مع وزير الكهرباء لوضع خطة أولويات لتأمين الكهرباء للمناطق المحررة ولا سيما التجمعات الصناعية، مضيفاً: قريباً سيتم تأمين الطاقة الكهربائية. وأكد المحافظ بدء الوحدات الإدارية بزيادة الأنفاق وفتح الطرقات، وتقييم كل جهة حكومية الأضرار التي لحقت بمنشآتها والبني التحتية وتحديد خطة أولوياتها، كما تمت مباشرة العمل على تقييم وضع الدراسات التخطيطية للجزء الغربي من المخطط التنظيمي لمدينة حلب ومناطق الدراسات التنظيمية الموزعة على الجماعيات السكنية لبدء العمل بها.

كل ما سبق تم وضعه أمام مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في محافظة حلب وتم النقاش حول الأولويات ومتطلبات المرحلة القادمة سواء لاستكمال ما تم البدء به سابقاً في أحياء المدينة والريف الشرقي أم فيما يخص

WAHOUD GROUP

Description

The WAHOUD GROUP is a general contractor offering construction services handling various industrial, distribution, manufacturing, office, retail, recreational, healthcare and commercial projects in the Syrian market specifically and MENA markets generally .

Mission Statement

WAHOUD GROUP is a leader in providing value-added construction services to our customers by creating a successful partnership with them throughout the construction process. Our pledge is to establish lasting relationships with our customers by exceeding their expectations and gaining their trust through exceptional performance by every member of the construction team.

www.wahoudgroup.com
info@wahoudgroup.com



Damascus-Syria - 8 Rue Mahdi Bin Baraka P.O.Box 12632
Tel. (+963 11) 3333 171/479 Fax. (+963 11) 3333 564
info@wahoudgroup.com - www.wahoudgroup.com

التجار يدقون ناقوس خطر نفاذ المواد من الأسواق

الجلاد: طالبنا بتعليمات تنفيذية مكتوبة توضح آلية التمويل للمستوردة والكلام الشفهي لا يحمينا

زيود: اللوم تحمله الحكومة لتفيبيها عند ما مولت المستوردة بسعر المركزي وبيعت بسعر السوق السوداء



وليد عبدللي رئيس فرع الأمن الجنائي في دمشق



حسان سعيد قاضي الإحالة المالي الأول



د. أحمد الكزبرى عضو مجلس الشعب



أسامة زيد الصناعي



منار الجlad عضو غرفة تجارة دمشق

لا توقيف للحاizرين

من جانبه بينَ قاضي الإحالة المالي الأول بدمشق حسان سعيد أنه وبعد وجود شبهة بارتكاب جرم تعامل بغير الليرة السورية، لابد من التفتيش والتحري للمكان الذي يتم به ارتكاب المخالفة، مضيفاً: إلا أنه لا يتم توقيف أو تفتيش أي شخص في الشارع بحوزته عملة أجنبية.

وأكَّد سعيد أن جميع الضبوط التي تحال إلى القضاء يجب أن تكون منتظمة بحضور ضابط من مصرف سوريا المركزي، كما أنه يجب أن تكون الأقوال مثبتة ومقترنة بالدلائل.

وقال: بعد صدور المرسومين ٣ و ٤ لعام ٢٠٢٠ لم تردنا أي قضية بالتعامل بغير الليرة السورية وتكون الأدلة غير كافية.

رئيس فرع الأمن الجنائي في دمشق وليد عبدللي بين أنه تم الاعتماد كأسلوب عمل على جمع المعلومات والتقصي الدقيق

لجميع الحالات التي تم بها التجاوز والتلاعب في سعر الصرف وعمليات التداول غير المشروعة، مؤكداً أن الفرع حقق نتائج مرضية وجيدة في هذا المجال، وتم تقطيع العديد من الضبوط العدلية بهذا الخصوص وتوقف الأشخاص المخالفين وتقديمهم إلى القضاء عن طريق إدراة الأمن الجنائي.

وأشار إلى أنه تم تعزيز نشر الدوريات بأمرة ضباط وبالتنسيق التام مع إدارة الأمن الجنائي ضمن مديرية دمشق ومهمة تلك الدوريات رصد ومتابعة جميع الحالات والارتكابات التي تمت بما يخالف نص المرسومين ٣ و ٤ لعام ٢٠٢٠.

وقال عبدللي يتم العمل بجميع المعلومات والتأكد منها بعد ورود معلومات عن ارتكاب نشاط مخالف للمرسوم، مضيفاً: ويتم ضبط المخالف بحضور ومؤازرة دورية من مصرف سوريا المركزي.

وأكَّد رئيس الفرع إعطاء تعليمات مشددة للدوريات بعد تفتيش أي شخص مجرد الشبهة، مشدداً على أن حيازة الدولار ليس فيها أي مشكلة بالنسبة لشخص يملكتها بقصد ادخارها، وليس بقصد الاتجار أو المضاربة بها.

مسؤولية المصرف المركزي

التي تضع قاطرة للناتج المحلي على الطريق الصحيح، وهذه النسبة كبيرة توقفت عن العمل تماماً، وألاف المحال تعيش على التصدير الجزئي الصغير الذي يعتمد على الدفع النقدي.

من جانبه أكد الصناعي أسامة زيد عدم وجود آلية واضحة لتمويل المستوردة، سواء للمواد التجارية أم للمواد الأولية، مضيفاً: المرسوم الجمهوري ؛ الهادف إلى منع التداول بغير الليرة السورية والحادي من تهريب الدولار، لم يكن المقصود به محاسبة الأشخاص الذين يحوزتهم ١٠٠ دولار أو ألف دولار، والمرسوم كان موجهاً للأشخاص الذين يستغلون الأوضاع لتجمیع الدولار، وتهريب القطع الأجنبي إلى خارج البلاد، وتابع:

المشكلة أن الآلية لتمويل المستوردة لم يوضحها البنك المركزي ولا الجهات المسؤولة عن مكافحة تهريب الدولار، مضيفاً: إن التعلميات التنفيذية لم تكن واضحة بهذا الشأن.

وأكَّد زيد ضرورة التعامل فقط بالعملة الوطنية والتسعير بها، محظوظاً المسؤولية للبنك المركزي الذي يجب أن يوضح آلية عملية التمويل وألوبيات تمويل المواد الأولية.

وطالب زيد بضرورة حصر التعامل بالدولار بالمقابل الخاصة والعامة والمكاتب المرخصة نظامياً، متوهلاً بأن

فتح الأبواب للتعامل بالقطع الأجنبي لأن شخص لكي يقوم بالتصريف يوصلنا إلى دمار وارتفاع في أسعار أكثر، وكذلك الأمر مادام التهريب موجوداً هنا وهناك يراقبه تصريف للدولار بالسوق السوداء.

وقال الجlad: نسمع من الناس عن شخص بالطريق وجد في وعاد ليشدد على ضرورة توضيح آلية التمويل بشكل مbias، وعلى اقتصار التمويل للمواد الأولية غير الموجودة في سوريا، أما المواد التي فيها إحلال استيراد معياراً

ورأى زيد أن تأخر صدور التعليمات التنفيذية سيسبب ضرراً بنسبة ٢٠% فقط ليس أكثر، لكنه بالإمكان تصدير بضاعة بالرغم من الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب السوري، واستقدام قطع أجنبى للبلد.

ووجه زيد اللوم للجهات المسؤولة لتفسيتها عندما تم تمويل المستوردة بسعر صرف المركزي، وتم بعد ذلك بيع البضائع وفقاً لسعر الصرف في السوق السوداء، مطالباً بوضع قائمة باسماء من تم تمويلها بسعر المركزي، ومحاسبة من أخذوا التمويل وباعوا بسعر السوق السوداء، وحققاً أرباحاً كبيرة.

زيد رأى إن كانت الحكومة ترغب فعلاً في دعم الاقتصاد الوطني فعلها تخفيض رسوم المواد الأولية التي لم تصنع في سوريا، مؤكداً إمكانية تأمين الاحتياج من المواد الأولية محلياً إذا أجاد الفريق الصناعي عمله.

وكان عضو مجلس الشعب أحمد الكزبرى أكد في مداخلة له خلال

عمل منشآت الإقامة الفندقية مع السائحين، وعن موضوع تمويل المستوردة بين الجlad أنه وحيث في حال

للسياحة مشكلة (بالتمويل) فالمشكلة بأن البنك لا يعطي للمستورد كل المبلغ، مضيفاً: ناهيك عن العمولات العالمية المتقدمة، وعما يتربّط على التجار من انتظار ريثما تتوفر

الأموال لتمويله من البنوك التي ليس لديها الكفاية لكل ذلك، منها بوجود البعض من لا يلتزمون بالتسوية النظامية،

إضافة إلى وجود مبالغ غير مشمولة بقرار التمويل، والتي يطلب من التاجر أن يعطيها بمصارفه الخاصة، ليجد التجار نفسه لا يعرف كيف أو من أين يستطيع أن يعطيها؟

وعاد الجlad ليؤكد التزام التجار بالقوانين، وبرأيه بأن من يتعامل بالقطع الأجنبي لهم مخالفون وخارجون عن القانون.

ولفت الجlad إلى أن الاعتماد على المدخرات الخارجية ليس حاداً إذ أنه ليس الجميع لديه مدخرات، وحتى التجار الذي لديه مدخرات يستطيع أن يستورد من مخراته مرة أو مرتين، ثم يتوقف ويصبح بحاجة إلى تأمين القطع، وهذا يعطي أولوية

لضرورة صدور تعليمات تنفيذية واضحة، حتى لا يقع التجار المصدر أو المستورد بالمخالفة، لكون التجار لا يريد التعامل بالدولار في السوق السوداء.

وقد الجlad ناقوس الخطر خشية من بدء نفاذ المواد من الأسواق، منهاً بأنه يتم التركيز على البعض الآخر الأساسية، على حين هناك مواد أولية تدخل في الصناعة، والخوف أن يتبعها هذا المخزون.

وقال الجlad: نسمع من الناس عن شخص بالطريق وجد في حوزته عملة صعبة تم توقيفه، كما سمعنا عن وجود حالات كثيرة حصل فيها تجاوزات في التطبيق للمرسوم رقم ٣

٢٠٢٠، وتم تداول أحاديث أن هناك أشخاصاً تم توقيفهم.

وجواباً على سؤال «الاقتصادية» إن كان بعض الأشخاص من التجار فوق المحاسبة، أضاف: ليس لدى معلومات عن وجود تجار لديهم وضع خاص، مضيفاً: ونحن جميعنا ضد المضاربة والتعامل بالدولار في الأسواق المحلية، لكن زيد حمایة من يريد

عضو غرفة تجارة دمشق منار الجlad أكد «الاقتصادية» أنه لا أحد من التجار المستوردين أو المصرين يريد مخالفة القوانين، مضيفاً: طالبنا منذ صدور المرسوم رقم ٤ لعام ٢٠٢٠ بتعليمات

تنفيذية توضح آلية التعاملات التجارية، وهذا شيء لم يحدث.

وقال: نحن نريد قرارات مكتوبة، لأن التعليمات الشفهية لا تجعلنا مطمئنين بأننا غير مخالفين، ولا تحمينا أمام القضاء، ولذلك لا نريد الوقوع في شبهة المخالفات.

وقال الجlad: المطلوب من الجانب الحكومي أن يصدر توضيحات، كما عليه التفريح بين الذي يتعامل بالدولار لدولارة الاقتصاد والمضاربة، وبين من هم في الأساس صلب عملهم يتضمن التعامل بالقطع الأجنبي، وتابع: إلا أننا لم نحصل على إجابات، وقالوا لنا ليس هناك حاجة إلى تعليمات تنفيذية.

وجواباً على سؤال «الاقتصادية» إن كان بعض الأشخاص من التجار فوق المحاسبة، أضاف: ليس لدى معلومات عن وجود تجار بالدولار في الأسواق المحلية، لكن زيد حمایة من يريد

وأشعار الجlad إلى أنه في السوق مجال تجاري تعتمد على الزبون من الرائز من خارج البلاد الذي يأتي بعشرة آلاف دولار متلاً

ويقوم بشراء شيء مفترقة، منهاً بوجود نحو ٥٠ ألف شخص من المغتربين أو السائحين يقومون بعمليات شراء يومياً.

يعتبر أن قرار حجب التعامل بالدولار أدى إلى صعوبة بالتعامل المشكّلة بأن هناك آلاف المصدرین الذين ليس لديهم وكلاء في خارج القطر وهؤلاء يعتمدون على الزبون الرائز من خارج البلد الذي سدد ثمن البضائع التي يريدها أو لجزء منها، ويطلب منه أن يرسلها بالشحن ليتم تسديد بقيمة المبلغ مرة أخرى أو بعد شهر، والكثير من الحال التجارية والورشات الصغيرة والحرف

مضيقاً: وذلك مهم جداً لكون طبيعة عملنا تفرض احتكاراً بالأجنبي، وهو يتعامل بالدولار فقط، أسوة بالتعليمات الناظمة



وزارة النقل



غرفة الملاحة البحرية السورية



المؤسسة العامة للطيران المدني السوري



الشركة العامة لإنشاء الخصوصي الحديدية



المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية



المؤسسة العامة السورية للنقل البحري



الشركة العامة للتدريب والتأهيل البحري



الشركة العامة لمرفأ اللاذقية



المؤسسة العامة للمواصلات الطرقبية



المديرية العامة للموانئ



الشركة العامة لمرفأ طرطوس



مؤسسة الخطوط الجوية السورية



شركة التوكيلات الملاحية



المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي



وفق مؤشر «الاقتصادية» لقياس حجم وقوة الشركات

المصارف السورية الخاصة أقوى في ٢٠١٩ وحجمها زاد ١١٪ والدعم من الأرباح

أما الصيغة الرياضية للمؤشر، فهي:

$$\begin{aligned} & (\text{إجمالي الأصول} \times ٠,٢) + (\text{إجمالي حقوق الملكية} \times \\ & ٠,٢) + (\text{الدخل التشغيلي} \times ٠,٢) + (\text{الدخل الصافي} \\ & \times ٠,٢) + (\text{القيمة السوقية} \times ٠,٢) \end{aligned}$$

وبناءً على قيمة المؤشر تم ترتيب المصارف من الأكبر إلى الأصغر، من دون الدخول في تفاصيل التحليل والتفسيرات للأسباب وراء حصول كل مصرف على ترتيبه، الأمر الذي تتركه للمتابعين والقراء للاستنتاج من التفاصيل الواردة للقيم في الجدول الخاص بالمؤشر.

من الجدير ذكره أن تصنيف «فوربس» يعتمد أربعة مكونات بأوزان متساوية، تشتمل على الموجودات والإيرادات وصافي الربح والقيمة السوقية، على حين أن تصنيف البنك المركزي الأوروبي يعتمد ٦ مكونات بأوزان مختلفة، تشتمل على الموجودات وحقوق الملكية والإيرادات وصافي الربح والقيمة السوقية والموجودات المرجحة للمخاطر.

وأظهرت نتيجة حساب المؤشر في سوريا أن أكبر مصرف خاص في سوريا، وفق المعايير التي اعتمدتها «الاقتصادية» هو بنك سوريا الدولي الإسلامي، وحل في المرتبة الثانية بنك البركة، وجاء ثالثاً بنك بيبيو السعودي الفرنسي، ورابعاً بنك الشام، وخامساً بنك قطر الوطني.

ويظهر الجدول التالي ترتيب المصارف الخاصة (١٤ مصرفًا) عام ٢٠١٩ مع تفاصيل مكونات المؤشر، وتغير المؤشر بين العامين ٢٠١٩ و٢٠١٨ وهو تعبير عن قوة المصرف، حيث القيم بbillions للليرات السورية، والأرقام مأخوذة من البيانات السنوية الأولى ٢٠١٩، القيمة السوقية مأخوذة لـ ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١.



ويشمل المؤشر أيضًا إجمالي الدخل التشغيلي (Operating Income) أو صافي الإيرادات، وهو الدخل الناجم عن الأنشطة التشغيلية الحقيقية للمصارف، كما يشمل المؤشر الدخل الصافي (Net Income)، وهو صافي ربح أو خسارة المصرف بعد احتساب الضريبة، كما يضم القيمة السوقية للشركة في سوق دمشق للأوراق المالية، ما يعكس تطور قيمة المصرف في السوق جراء عمليات العرض والطلب والعوامل الأخرى المؤثرة في الأسعار، ويعبر تغير قيمة المؤشر بين فترة زمنية وأخرى عن قوة المصرف.

تم اختيار خمسة مؤشرات فرعية لتكوين مؤشر «الاقتصادية» الخاص بحجم الشركات وقوتها، وتم إعطاء أوزان متساوية لكل منها في حساب المؤشر العام.

ويشمل المؤشر القيمة الإجمالية لموجودات (Assets) الشركة، وهو مهم جدًا في المصارف، لكونه يضم بشكل رئيس المحفظة الاحتياطية للبنك، وإيداعاته في المصارف الأخرى وتوظيفاته المالية، كما يضم حقوق الملكية أو المساهمين (Equity)، وتتابع أهميته من كونه يبين هيكل رأس المال المصرف، بما فيه الأرباح المحتجزة.

• علي تزار الأغا

ازدادت المصارف الخاصة العاملة في سورية قوّة خلال العام الماضي (٢٠١٩) مقارنة بالعام السابق (٢٠١٨)، مدفوعة بتحسين ربحيتها، كصافي الدخل وصافي الإيرادات (إجمالي الربح التشغيلي).

وبحسب مؤشر «الاقتصادية» الخاص بقياس حجم الشركات وقوتها، فقد ازداد حجم المصارف بأكثر من ١١٪ خلال عام ٢٠١٩، ما يعني أنها أصبحت أقوى في الاقتصاد، بعد تضاعف صافي الربح المحقق، حيث زاد بنسبة ١١١,٥٪، وازدياد صافي الإيرادات بنحو ٧٠,٧٪، على حين تلقت المصارف دعماً أقل من إجمالي الموجودات التي نمت بنسبة ١٥,٦٪، وحقوق الملكية التي نمت بدورها بنسبة ١٤٪، علمًا بأن آخر القيمة السوقية كان سلبية، إذ تراجعت بنسبة ١٢,٣٪ نظرًا لتراجع أسعار الأسهم في السوق على أساس سنوي. الأمر الذي ساعد المصارف هو احتساب بياناتها المالية على سعر الصرف الرسمي الذي يصدره مصرف سوريا المركزي، ما جنبها التأثر بتقلبات سعر الصرف دفترياً، أما واقعياً فالموضوع مختلف.

أما مؤشر «الاقتصادية»، فالغاية منه تصنيف للشركات العاملة في سوريا، بحسب معايير مختلفة، تم إعدادها بالاستعانة بفريق من الخبراء المصرفيين والماليين والاستشاريين.

وتم بناء المؤشر من خلال تطوير مؤشرات عالمية،

والدمج بين بعض مكوناتها، وصولاً إلى مؤشر يلائم

الحالة السورية، ويخدم فكرة تقديم مؤشر جديد،

وذلك بالاستناد إلى مؤشر مجلة «فوربس» لحجم

الشركات، ومؤشر للبنك المركزي الأوروبي لقياس

قوّة الشركات.

المصرف	الأصول مليار.س	حقوق الملكية مليار.س	الدخل التشغيلي مليار.س	الدخل الصافي مليار.س	القيمة السوقية مليار.س	قيمة المؤشر	التغير السنوي للمؤشر٪
بنك سوريا الدولي الإسلامي	٦٨٥,٩٩	٣٥,٠١	١٦,٥٣	٥,٩٧	٧٨,٢١	١٦٤,٣٤٢	٥٥,٥٧
بنك البركة	٣٢٩,٥	٣٧,٨٤	١٥	٦,٥٧	٨٢,٧٢	٩٤,٣٢٦	٨,١٦-
بيبيو السعودي الفرنسي	٣٢٣,٩١	٣٣,٣٥	١٦,٣٢	٤,٥٦	٦٣,٦	٨٨,٣٤٨	٦,٨٠
بنك الشام	١٨٤,٧	٢٨,٥٦	٧,٠٧	٣,٠٨	٣٤,٦	٥١,٦٠٢	١٦,٠٢
قطر الوطني	١١١,١	٧٣,٥	٣,٤٧	١,٨٣	٤٧,٤٦٢	٤٧,٤٦٢	١,٢١-
الدولي للتجارة والتمويل	١٧٥,٦٤	٢٦,١٢	٤,٦٧	٦,١٥	١٨,٩	٤٦,٢٩٦	٩,٨٧
سوريا والمهجر	١٣٩,٢٩	٢٥,٨٦	٥,٢٩	١,٣١	٥١,٣٧	٤٤,٦٢٤	١٥,٠٠-
بنك عودة	١٢٢,٥١	٢٩,٣٣	٥,١٧	١,٧٨	٤١,٧٣	٤٠,١٠٤	٣,٢٧
فرنسبنك	١٣٢,٨١	٢٠,٦١	٣,٤٥	٠,٤٤	١٧,٢٢	٣٤,٩٠٦	٨,٩٧
بنك بيلوس	٩٢,٥٣	٢٥,٢١	٥,٠٢	١,٦٣	٢٥,٠٦	٢٩,٨٩	١١,٤١
بنك الشرق	٨١,٩٣	١٤,٤٣	٤,٧٤	١,٨١	٢٣,٨٦	٢٥,٣٥٤	١٨,٠٥
البنك العربي	٥٩,٢٨	١١,١١	١,٥٦	٠,١٩	١٨,٦٣	١٨,١٥٤	٤,٠٦-
سوريا وال الخليج	٥٢,٨٤	٦,١	٠,٦٨	٠,٥٢-	٣١,٠٤	١٨,٠٢٨	٢٦,٣٧
بنك الأردن	٣٣,٢٢	٧,٠٥	١,٤١	٠,١٦	١٢,١	١٠,٧٨٨	٤,٢٩
الإجمالي	٢٥٢٥,٢٥	٣٧٤,٠٨	٩٠,٣٨	٣٤,٩٦	٥٤٦,٤٥	٧١٤,٢٢٤	١١,٤٣

كلام في الاقتصاد

القرار ٥ بحاجة للتوسيع في الإجراءات

الهدف من القرار رقم ٥ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ الخاص بالبيوع العقارية والسيارات وشرط الحسابات المصرفية، هو محظوظ جدّاً حتى الآن، منهم من يقول لأجل الدفع الإلكتروني وأخرون يقولون من أجل فرض رسوم جديدة على العقارات والسيارات، مع أن هذه الخطوة مهمّة إذا وجدت لها ضوابط لاستمرارية تحريك الحساب، ففتح حساب لإجراء عملية أو عمليتين ينضوي على مخاطر ومحاذير كبيرة، فالمصارف دائنة تناولي حسابات الصفة الواحدة، إلا إذا كان الحساب يهدف لنشر نقاقة التعامل مع المصارف عن طريق الدفع الإلكتروني، الموضوع يطرح تساؤلات منها:

كم عملية بيع عقار أو سيارة تتم على مستوى سوريا؟ هل معظم السكان يقومون بعمليات البيع والشراء؟ ما كتلة السيولة المستدفدة تحريكها بالمصارف وتاثيرها في الطلب على الليرة السورية؟ ما انعكاساتها على القوة الشرائية لليرة السورية؟ وما الكتلة النقدية المتوقعة بقاؤها تحت الطلب في المصارف والناتجة عن هذه الحسابات؟ أليس من الضوري إيجاد تفويض للمصرف بتحويل القيمة المتبقية للفراغ من حساب المشتري إلى حساب البائع بعد إبراز صك الفراغ؟ أليس إجراء كهذا أفضل من حمل الأموال المتبقية لحين الفراغ إلى السجل العقاري ودفعها هناك؟ كيف يمكننا ضمان استمرار المتعامل في استخدام حسابه وعدم بلوغه مرحلة الحساب الجامد لتلقي إجراءات إغلاق الحساب التي تعتبر مكلفة وبهذه الحالة لا تتحقق الأهداف؟ ما تأثير هذه الحسابات في تكلفة السيولة؟ ما انعكاسات تكلفة السيولة على الفوائد المديونة؟ وكيف يمكننا ضمان عدم بلوغه مرحلة الحساب الجامد لتلقي إجراءات إغلاق الحساب التي تعتبر مكلفة وبهذه الحالة لا تتحقق الأهداف؟

نرى أنه من المجدى الإشارة إلى القرار ١٤١٨ تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ الصادر عن مجلس النقد والتسليف حيث نصت المادة ٣ منه: يعتبر الحساب جامداً بعد مرور عام من تاريخ آخر حركة على الحسابات الجارية وتحت الطلب، وبموجب المادة ٤ البند ٣ تقل الحسابات المصرفية الجامدة قبل ظهور ذمم مدينة للحسابات الجارية والتوفير. إن فتح الحسابات من أجل تنفيذ عملية واحدة ينضوي على مخاطر كبيرة وتحقق تكاليف كبيرة بالنسبة للمصارف لجهة فتح الحساب وإغلاقه وإحجام التزوير في الخدمات.

أمام هذه الحالة التي تعتبر احتمالات حدوثها كبيرة، نجد من المهم لضمان استمرارية التعامل مع المصارف وضمان تحريك السيولة ضمن الأفقية المصرفية؛ أن ترتبط هذه الحسابات ببطاقة صراف، على أن يسبق ذلك العمليات التالية:

اليس من المجدى أن نلزم صاحب حساب بهذا أن يدفع رسوم السيارة السنوية والعقارات عن طريق التحويل من حسابه إلى حساب خاص بالمالية لضمان الاستمرار بتحريك الحساب؟ هذا الأمر يتطلب توفير صرافات آلية ونقط pos في المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالرسوم والضرائب، ربط دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف والضرائب بالصرافات، إلغاء الطوابع الورقية واعتماد استيفائها تلقياً، وربط دفع قيمة الغاز والماء والماء عن طريق بطاقة الدفع الإلكترونية من خلال توفير أجهزة pos في محطات الوقود ومحتملي بيع الغاز، ومنع التعامل بالكاش لدى الدواوين الحكومية، وإيجاد تفويض للمصارف من صاحب الحساب يعطى لها السماحة بتحويل قيم الفواتير المذكورة عند استحقاقها وذلك لتخفيف الضغط على الصرافات واعتبارها خدمة تقدم لكبار السن والمتقاعدين.

إضافة إلى اعتماد بيع البطاقات الكيلومترية أو الشهير للمواطنين لاستخدامها في وسائل النقل الداخلي. مع توفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة له، وربط تقاضي الأجور بالنسبة للمنشآت الصحية والسياحية التابعة للحكومة الإلكترونية، وتفعيل banking - banking على إطلاع صاحب الحساب على كشف حركات حسابه.

نعتقد أن القيام بهذه الإجراءات يضمن استمرار تحريك الحسابات ويضمن عملية دوران النقد ضمن القنوات المصرفية ما يسهل مراقبة حركة الكتلة النقدية، وبالتالي يخلق أدوات للسياسة النقدية. مما سبق نجد أن القرار يجب أن يترافق مع إجراءات تحقق الهدف منه، ونرى أن إهمال تلك الإجراءات يجعل من القرار مولوداً ميتاً لا يحقق الهدف منه لجهة اعتماد القنوات المصرفية في التعاملات النقدية، وبالتالي إذا كان الهدف من القرار فقط حصر قيمة العقارات لاستيفاء الرسوم التي ستؤدي إلى ظهور حسابات جامدة بمبالغ بسيطة وبأعداد كبيرة في المصارف، فمن المجدى وفي هذه الحالة تقسيم المحافظات إلى أحياء ومناطق واعتماد تسعير تخميني للعقارات يعتمد على الشوارع وفرض الرسوم على أساسها أفضل من خلق مشكلة للمصارف وللمواطن.

■ عامر إلياس شهدا

١٣٠ مستثمر فتحوا حسابات للتداول في بورصة دمشق خلال عام ٢٠١٩

١٤ مصرفًا ربحت ٣٥ مليار ليرة وشركة اتصالات ربحت ٦٢ مليارًا

■ علي محمود سليمان

كشف المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الاقتصادية» عن أن عدد الحسابات الإجمالي للمستثمرين المفتوحة لدى الوسطاء خلال عام ٢٠١٩ قد بلغ حوالي ١٣٠٦ حسابات، بينما بلغ عدد التحويلات للأوراق المالية في عام ٢٠١٩ حوالي ٥٣٤١ عملية تحويل.

ويبين أن العمل جار حالياً لإعداد دليل عمل لإدارة اجتماعات الهيئات العامة للشركات المدرجة في السوق عن طريق مركز الحفظ والمراقبة، ونقل عملية توزيع الأرباح النقدية لجميع المساهمين إلى السوق عبر المركز، إضافة إلى الربط الإلكتروني بين مركز المراقبة والشركات المساهمة المدرجة عبر واجهة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالشركات على موقع السوق الإلكتروني، والعمل على تطوير نظام الحجوزات الإلكترونية.



تبلغ ٨٪، وزاد صافي الدخل (صافي الأرباح) من (١٢) مليون ليرة سورية إلى (١٥) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٢٠٪. ثالثاً: قطاع الخدمات، وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع شركتين، شركة واحدة منها قامت بتسليم إضافاتها الأولية، وقد أظهرت بياناتها المالية ارتفاعاً في الأرباح بنسبة ٥٣٪ (٥٣٢) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٦٦١) مليون ليرة سورية تقريراً أي بنسبة نمو تبلغ ٨١٪، وزادت حقوق المساهمين من (٣٩) مليون ليرة سورية إلى (٤٤٥) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٦٥٪، وزاد صافي الإيرادات من (١٤) مليون ليرة سورية إلى (٢) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٤٧٪، وزاد صافي الدخل (صافي الأرباح) من (٣٤) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٣٤٣) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٥٪.

رابعاً: قطاع الاتصالات، وبلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع شركتين، تم استلام إضافاتها الأولية بشكل كامل، وقد أظهرت بياناتها المالية ارتفاعاً في الأرباح بنسبة ٣٣٪ (٣٣٣) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٤٥) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٢٢٪، كما زادت حقوق المساهمين من (٤٤) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٨٠) مليون ليرة سورية تقريراً، أي بنسبة نمو تبلغ ٢٥٪، وزاد صافي الإيرادات من (٢٦٠) مليون ليرة سورية إلى (٣١٢) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٢٠٪، على حين تراجع صافي الدخل (صافي الأرباح) من (٧٦) مليون ليرة سورية إلى (٦٢) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٤٪، وزاد صافي الدخل (صافي الأرباح) من (٢٥٢٥) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٦٪، كما زادت حقوق المساهمين من (٣٨٨) مليون ليرة سورية إلى (٣٧٤) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٤٪، وزاد صافي الإيرادات من (٥٣) مليون ليرة سورية إلى (٩٠) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٦٪، وزاد صافي الدخل (صافي الأرباح) من (١٦) مليون ليرة سورية إلى (٣٥) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٤٪.

ثانية: قطاع الصناعة، وبلغ عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع شركتين، شركة واحدة منها قامت بتسليم إضافاتها الأولية، وقد أظهرت بياناتها المالية ارتفاعاً في الأرباح بنسبة ٣٣٪ (٣٣٣) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٥٤) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ٦٣٪، كما زادت حقوق المساهمين من (١٠) مليارات ليرة سورية إلى (٢٦) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٢٦) مليون ليرة سورية أي بنسبة نمو تبلغ ١٥٪، وزاد صافي الإيرادات من (٤٢) مليون ليرة سورية إلى (٤٤) مليون ليرة سورية تقريراً، كما زادت حقوق المساهمين من (١٤) مليارات ليرة سورية إلى (٤٤) مليون ليرة سورية تقريراً إلى (٤٤) مليارات ليرة سورية تقريراً، أي بنسبة نمو تبلغ ٤٪، كما زادت حقوق المساهمين من (١٤) مليارات ليرة سورية إلى (١٥) مليارات ليرة سورية تقريراً، أي بنسبة نمو تبلغ ٨٪، وزاد صافي الإيرادات من (٣٢) مليون ليرة سورية إلى (٣٣) مليون ليرة سورية تقريراً، أي بنسبة نمو تبلغ ٤٪، وزاد صافي الدخل (صافي الأرباح) من (١٦) مليون ليرة سورية إلى (١٧) مليون ليرة سورية.

وأوضح أن هذا التحسن يتضمن جميع المؤشرات سواء كان مجموع الموجودات أم حقوق المساهمين وصافي الدخل الذي حققه الشركات، وبالتالي عندما تتحقق الشركات أرباحاً فهي تستعكس على المساهمين، إن كان على شكل توزيعات أم من حيث القيمة السوقية للأسمى، ولذلك هناك تناول بأن تستعكس هذه النتائج خلال العام ٢٠٢٠ إن كان على مؤشر السوق أم على أسعار الأسهم بشكل يقتضي ذلك تناول تغيرات السوق على المساهمين والمستثمرين بشكل إيجابي.

ولفت قاسم إلى أنه لا يوجد تعديل حالياً على الصفقات

الكبيرة، ومازال الحد الأدنى للصفقة الكبرى ٢٥ مليون ليرة سورية بموجب القرار ٣٩٣ لعام ٢٠١٩، ولكن يحق مجلس إدارة السوق تعديل الحد الأدنى لقيمة الصفقات عند الحاجة بقرار يصدر عنه.

وتحدد قاسم عن حدوث عدة مخالفات في شركات الوساطة المالية خلال العام الماضي ٢٠١٩، وذلك نتيجة عدم التزامها بأحكام نظام ترخيص شركات الخدمات والوساطة المالية وقواعد ممارستها لأعمالها، أو مخالفة أحكام نظام التعامل بين الوسطاء وعملائهم ونظام وقواعد السلوك المهني لمجلس الهيئة والشركات، أو عدم الالتزام بتعليمات وتوجيهات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ما استدعى هيئة الأوراق المالية لفرض عقوبات مختلفة تتراوح بين عقوبة التقييد أو الإنذار أو الوقف عن العمل للشركة لمدة ١٥ يوماً أو حتى فرض غرامات مالية.

ولفت قاسم إلى أن السوق مستمرة بتطوير أنظمة العمل وأساليبه بالاعتماد على الكوادر الوطنية، وقامت خلال العام السابق بتأهيل وتدريب موظفيها محلياً وخارجياً ولاسيما في بورصة طهران وشركة سقط للمقاصة، كما حرصت على تعزيز حضورها الفعال على مستوى المنطقة من خلال المشاركة في الاجتماعات التي تظمها اتحادات البورصات العالمية، فقد شاركت السوق في حضور الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات الأوروبية (FEAS) والاجتماع السنوي لمجلس اتحاد البورصات العربية، وفي حضور اجتماع منظمة إفريقيا والشرق الأوسط للإيداعات (AMEDA).

وتستمر السوق بتعزيز العلاقات مع بورصات الدول الأخرى العربية أو الأجنبية سواء من خلال مشاركتها

المختلفة في مختلف المؤتمرات أو الدورات التربوية أو

ورشات العمل من أجل تعزيز أواصر التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والاطلاع على كل ما هو جديد في

مجال عمل الأسواق المالية.

بالأرقام

بين قاسم أن النتائج المالية الأولية للشركات المدرجة في السوق أظهرت تحسناً ملحوظاً في أداء هذه الشركات خلال عام ٢٠١٩ مقارنة مع العام ٢٠١٨.

٤ مليارات ليرة إيرادات «الطيران المدني» خلال ٢٠١٩ ونطمح لتجاوز ١٠ مليارات العام الحالي

منصور: عبور الطائرات في الأجواء السورية وفر واردات المؤسسة قيمتها ستة مليارات العام الفائت

كشف المدير العام للطيران المدني باسم منصور أن واردات المؤسسة خلال العام ٢٠١٩ بلغت أربعة مليارات ليرة، متوقعاً أن تتجاوز الإيرادات في عام ٢٠٢٠ عشرة مليارات ليرة سورية.

وبين منصور أن المؤسسة العامة للطيران المدني أحدى المؤسسات التابعة لوزارة النقل، منها أنها أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧٣ لعام ١٩٧٤ باسم المديرية العامة للطيران المدني، مبيناً أنها أحدثت كمؤسسة عامة للطيران المدني ذات طابع اقتصادي عام ٢٠٠٤.

■ محمود شاهين

الخبرة الميدانية خير دليل على نجاح مدرسة كبيرة تتلقى كل الدعم من القيادة العليا ومن وزير النقل، وما النجاحات التي حققتها وتحققها إلا ثمرة انتصار جيتنا الباسل وصمود قائد عظيم أثبت على مرور الزمن أن النصر كرامة، والحفاظ على الانتصارات تتوج لهذه البلاد التي تستحق منها بذل الغالي لتبقى مرفوعة الرأفة.

أبيه الموقف شامخة الجبال.

مطار حلب الدولي

وأوضح منصور أن مطار حلب الدولي يعتبر ثاني مطار في سوريا من حيث الأهمية، وذلك لأهمية حلب الاقتصادية والصناعية والسياحية الثقافية ويعتبر مطار حلب البوابة الجوية الرئيسية على خط أوروبا والشرق الأقصى. وبين أن المطار يضم صالة للركاب حديثة تتسع حتى ٢,٥ مليون مسافر سنوياً، وتضم أحدث تجهيزات قشط الحقائب والموازين وتفتيش الحقائب وتنظيم الإذاعة والإعلانات وتضم الصالة ثمانى بوابات مغادرة، أربع منها بوابات أرضية وأربع بوابات تتصل بالفنادق.

ولفت منصور إلى أنه تمت إعادة تأهيله وتجهيزه بعد الأضرار التي تعرض لها نتيجة استهدافه من العصابات الإرهابية المسلحة وعاد المهبط بكمال تجهيزاته الملاحية للخدمة من حيث: NDB- DVOR- ILS مع الدول المشغلة كافة إلى المطارات السورية والعابرة للأجواء السورية.

مطار اللاذقية الدولي

ووصف منصور مطار اللاذقية الدولي بثالث المطارات السورية من حيث الأهمية منها بأنه الميناء الجوي الوحيد في المنطقة الساحلية، مشيراً إلى أنه تم توسيع صالة المغادرة وتزويدتها بأجهزة القشط وموازين نظام إعلانات وكاميرات وأجهزة تفتيش، ويتم حالياً تطوير المهبط الثاني في المطار بحيث يصبح بمواصفات عالمية لتحمل أكبر الحمولات من الطائرات.

مطار القامشلي الدولي

بين منصور أن أهمية مطار القامشلي الدولي ترجع من كونه يربط الجزيرة السورية بمناطق ومحافظات القطر كافة، كما يرتبط ببعض المحطات الخارجية ويضم تجهيزات ومهمطاً يؤمن الحركة الجوية وهناك مشاريع قادمة لتطويره وتوسيعه.

مطار دير الزور

وأشار منصور إلى أن مطار دير الزور تضرر كثيراً نتيجة الأعمال الإرهابية للعصابات المسلحة والحصار الطويل الذي تعرض له، كاشفاً عن وجود مجموعة من المشاريع لتطويره وإعادة تجهيزه لوضعه بخدمة الرحلات المدنية.



تصل إليها طائرات الخطوط الجوية السورية وطائرات أجنبية الشام للطيران.

وأوضح مدير الطيران المدني أن المطار يتسع إلى ٤,٥ مليون مسافر سنوياً، مضيفاً: وتجري فيه حالياً أعمال صيانة وتطوير بشكل يؤمّن خدمات المسافرين ولشركات الطيران، كما تمت صيانة التجهيزات الملاحية على المهابط التي تضررت نتيجة الحرب على سوريا، وتمت إعادة تأهيلها بشكل يؤمن سلامه الطيران وهي تجهيزات «الهبوط الآلي للطيران ils وتجهيزات dvor والرادار».

وأشار منصور إلى أنه تم توسيع ساحات وقوف الطائرات لتناسب عدداً أكبر من الطائرات وتم تطوير الإنارة الملاحية على المهابط، حيث تتوافق مع الأنظمة العالمية.

وأوضح منصور أن المؤسسة تعنى في إدارة وتسخير وتنظيم جميع شؤون الطيران المدني وإصدار التعليمات الازمة لتطبيق أحكام قانون الطيران المدني والأنظمة الصادرة بموجبه مع مراقبة تنفيذها.

إضافة إلى بناء وتطوير المطارات وإدارتها وإدارة استثمارات وإحداث مطارات جديدة، وتنظيم وإدارة الملاحة الجوية من خلال مراكز وأبراج المراقبة في جميع المطارات التي تعمل وفق منظومات الطيران الجديدة، وتنظيم ومراقبة عمل شركات الطيران العامة والخاصة وتقديم كل ما يسهل وينظم عملها وترخيص شركات الطيران الجديدة.

كما أنها تعنى بتأمين سلامة وأمن الطيران والمطارات وفقاً لقوانين المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO، وعقد اتفاقيات النقل الجوي مع الدول المشغلة كافة إلى المطارات السورية والعابرة للأجواء السورية.

وأشار إلى أن المؤسسة ترسم سياسات النقل الجوي في جانبها الاقتصادي والفنى والإشراف على تنفيذها مع تحديد بدلات خدمات الملاحة الجوية العابرة للأجواء القطر والهابطة والمقلعة بمطاراته الدولية، وذلك حسب ما تنص عليه التعليمات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولية، كما تقوم بتأمين عبور الطائرات الأجنبية السورية لقاء رسوم تدعم إيرادات المؤسسة والتي وصلت إلى أربعة مليارات ل.س نهاية العام السابق.

ومن المهام الرئيسية الأخرى للمؤسسة وفقاً لمنصور ترخيص شركات الطيران وتأمين عبور الطائرات في الأجواء السورية وهو ما يؤمن واردات للمؤسسة وصلت إلى ستة مليارات نهاية العام السابق، ومرشح هذا الرقم للزيادة هذا العام بسبب بدء الشركات عبر الأجواء السورية بازدياد وبفضل خبرة العاملين في السلامة والمراقبة الجوية.

ولفت منصور إلى أن المؤسسة العامة للطيران المدني تتكون من عشرين مديرية، منها خمسة مطارات دولية موزعة في أرجاء القطر، وهي مطار دمشق الدولي - مطار حلب الدولي - مطار اللاذقية الدولي - مطار القامشلي - مطار دير الزور.

مطار دمشق الدولي

بين منصور أن مطار دمشق الدولي المطار الرئيسي في سوريا ويربط سوريا مع العالم الخارجي عبر عدد من المحطات التي



المؤسسة العامة للطيران المدني السوري



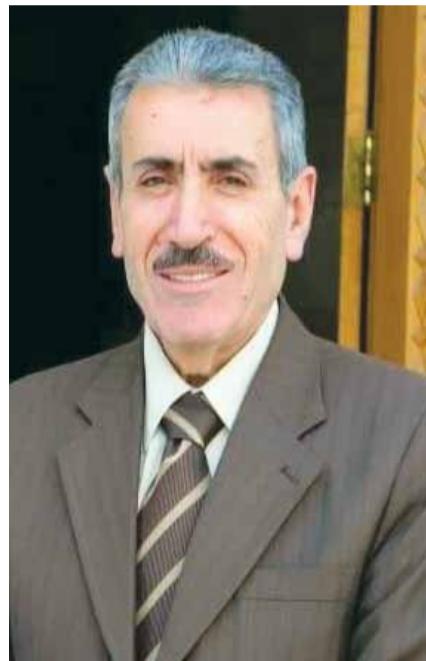
في السورية للتجارة... لا دعم... بل تدخل

نجم: نبيع المواد بسعر التكلفة وفقط الشاي يخسر

ناصر: هناك شريحة من المواطنين لا تستحق الدعم ويتمكن أن يمنح المواطن دعمه المستحق بشكل نقدي



د. عمر يوسف



مودع ناصر عضو مجلس الشعب



أحمد نجم مدير عام السورية للتجارة

■ فادي باك الشرييف- رامز محفوظ

تغير الحكومة لآليات الدعم، لم يؤت نتيجة
إلى اليوم، بمعنى أن جميع المقترنات لا تحل
لأزمة، سواء بالمازوت المدعوم الذي لا يصل إلى
كثير من سجلوا على دورهم، أم بالغاز الذي
لم يصل كذلك في ظل انتظار رسائل الرحمة مع
منع توافره بالسعر الحر، كما انتهت الوزارة
بالنسبة للبنزين، وأخيراً بالمواد التموينية
التي كما أثبتت التجربة خلال الشهر الأول
بأنها إذلال للمواطنين وضياع لوقتهم ليس إلا.
مقابل حفنة من المواد بفارق سعرى هريل عن
السوق!!

ولكلاً تبني وجهة نظرنا، اتجهت «الاقتصادية» إلى أطراف المعادلة ليؤكد عضو مجلس الشعب مودع ناصر في حديث له لـ «الاقتصادية» أن فارق السعر الذي يحصل عليه المواطن لقاء حصوله على المواد لا يتناسب مع الفترة الزمنية التي يقضيها أمام صالات السورية للتجارة، وذلك بسبب قلة عدد الصالات وعدم تمركزها في العديد من المناطق تاهيك عن التقص المحيط في عدد الموظفين، مشيراً إلى وجود نقص واضح في المواد في عدد من الصالات.

مضيفاً: إن ظواهر الإزدحام أمام صالات السورية للتجارة يدفع العديد من المواطنين إلى عدم الحصول على المواد ضمن البطاقة الذكية ودفع الفارق من المواد والزيادة إلى السوق الحرة لتجنب الوقوف والانتظار ساعات لقاء الحصول على المواد.

وقال: لو لم يكن هناك هامش ربح يغطي العمال والموظفين لما تم العمل على هذا الموضوع، مبيناً أن الكميات الممنوحة للمواطنين ليست كافية، وإذا كانت الحكومة جادة في دعم المواطن فإن عليها أولاً تصنيف المواطنين بين من يستحق الدعم ومن لا يستحقه، علماً أن هناك شريحة من المواطنين لا تستحق الدعم، ويمكن أن يمنح المواطن دعمه المستحق بشكل نقدي ونوفر بذلك المعاناة والإزعاجات، والابتعاد عن بطاقة تكميل التي زادت الأمر تعقيداً.

ورأى ناصر أن إقبال المواطنين على الانتظار لحصولهم على المواد سببه العوز الشديد والفقر المدقع لكثير من الأسر من لا تجد لديها مالاً لتنشرى أبسط احتياجاتهما والأرز عبر صالات السورية للتجارة هو عبارة عن دعم طويلة نظراً للحاجة، مشيراً إلى أن الأسعار المحددة للمواد من خلال المؤسسات هو بالسعر ذاته، يضاف إليها الربح نفسه، وبذلك لم يقدم أي دعم في هذا الموضوع ولم تتم المساعدة في تخفيض الأعباء الاجتماعية عن المواطنين. وأكد يوسف أن الكميات المخصصة للمواد وحصرها ببضعة كيلوغرامات في الشهر يستهدف جزءاً من الأسر والعائلات السورية، مبيناً أن ٦٠ بالمائة من العائلات السورية وخاصة الأشد فقرًا يتجاوز عددهم الـ ٥ أفراد وأكثر من ذلك، وبالتالي الدعم غير محقق، حيث إن حصر

يوسف: الدعم شهرياً ١٢٠٠ ليرة.. فهل هذا المبلغ يستحق العناء؟

كما لفت يوسف إلى أن الدعم يجب أن يكون حسب عدد أفراد العائلة بزيادة الكميات بشكل كبير وأسعار مناسبة، وخاصة أن جزءاً كبيراً من المواطنين ليسوا على استعداد للوقوف للحصول على المادة لساعات، وخاصة أن الأسعار ليست منطقية، مطالباً بضرورة أن يكون الدعم حقيقياً، وليس بالسعر المستورد نفسه، وخاصة أن ربع تاجر الاستيراد حققه بشكل فعلي، بسعر التكلفة وعملياً هو بسعر من دون ربع تاجر الجملة والمفرق.

سيطرة الدولة هي مقاييس ثبات الأسعار

وعن الحلول بالنسبة للدعم وخاصة وسط الحديث عن المواد الغذائية، قال يوسف: كانت الدولة في فترة الثمانينيات هي المسيطر الرئيسي على موضوع استيراد المواد الغذائية وكانت تحت سلطتها المباشرة دون ترك المجال للتجارة للربح بالمواد الغذائية، علماً أن الأسعار كانت ثابتة إلى حد كبير، ولم يكن أحد يجرؤ على التلاعب بلقمة الخبز ويعيش الشعب الخاصة بالجاجات الإستراتيجية، مشيراً إلى ضرورة العودة إلى تلك الفترة لتكون الدولة هي المسيطرة فعلياً على موضوع الحاجات الأساسية ليصار إلى تثبيت الأسعار بالنسبة للمواد وتكون متوفراً، مضيفاً أنه بهذه الحالة يتحقق الدعم، ونستغنى عن هامش الربح الذي يحصل عليه التاجر حالياً والذي يصل إلى ٤٠ بالمائة لقاء استيراد المواد.

واعتبر يوسف أن عجز الحكومة عن ضبط الأسواق نقطة مهمة، ذاكراً أن العديد من القرارات تفضل على مقاس تاجر معين لتأمين مراقب كبيرة جداً، مضيفاً إلى

الأمر بعدد معين من الأفراد هو معيب لأي دعم يتم الحديث عن تقديمه، وبالتالي الجزء الأكبر من العائلات لم تستهدف بالدعم، علماً أنه لو تم حساب الدعم شهرياً فهو لا يتتجاوز الـ ١٢٠٠ ليرة سورية، والسؤال: هل هذا المبلغ يستحق المعاناة الكبيرة للمواطن وساعات الانتظار للحصول على المادة من المؤسسة للحصول عليها.

نظام البونات السابق كان ناجحاً

واعتبر يوسف أن نظام «البونات» سابقاً كان من الأنظمة الناجحة بحسب عدد أفراد العائلة (ليستحق الدعم) وبمبلغ ١٠ بالمائة من السعر الفعلى للمادة، أي إذا كان سعر كيلو الأرز بـ ٢٥ ليرة كان الرز المدعوم بثلاث ليرات فقط، كما أن الكميات كانت مشبعة للمواطن سابقاً، ناهيك عن دعم الكثير من المواد في وقت أصبح فيه راتب الموظف حالياً لا يؤمن ١٠ أو ٥ بالمائة من الاحتياجات الأساسية الضرورية للمواطن، وبالتالي المشكلة كبيرة، وبخلاف ذلك من يكون الدعم أكبر ومستحفاً لفترة كبيرة من المواطن فإنه تقاضاً.

وبحسب الخبر الاقتتصادي، إن الإزدحام وجوه المواطن للحصول على المواد من الصالات ينطلق من عقلية المواطن في التوفير ودافع لدى المواطن في توفير الـ ١٢٠٠ ليرة يمكن صرفها باتجاهات أخرى، لافتًا إلى الأسلوب المتبع من المؤسسة السورية للتجارة غير الناجح بالنسبة للبطاقة الذكية المطبقة بهذا الشكل، محملاً تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للبطاقة الذكية، ليتم تحمل الكثير من المواد والسلع عليها.

يجب على الحكومة

مضيفاً: إن أرادوا الاستمرار بهذه الآلية والعمل



أن ضبط الأسعار بحاجة إلى إرادة حكومية حقيقة
لراحة المواطن وليس لزيادة أعباء المواطنين.

رد حكومي

مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم في تصريح لـ «الاقتصادية» أوضح أن هناك بعض الموارد التموينية التي توزع للمواطنين عبر البطاقة الذكية تخسر بها الدولة، أي تباع بأقل من سعر التكلفة على سبيل المثال الشاي، بينما بقي المواد الأخرى تباع بسعر التكلفة بشكل تقريبي.

و حول موضوع إمكانية اتباع آلية جديدة للتوزيع الموارد التموينية من خلال إرسال رسائل نصية للمواطنين للحصول على مخصصاتهم الشهرية لتخفيض الازدحام على صالات السورية للتجارة على غرار الآلية التي اتبعتها وزارة النفط لتوزيع الغاز المنزلي، أشار نجم إلى أن هذا الأمر من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث إن إصدار أي آلية جديدة للتوزيع من خلال الأئمة يتم بقرار من الوزارة.

وقالت نجم إلى وجود كميات كبيرة و زائدة من الموارد التموينية المخصصة للبيع عبر البطاقة الإلكترونية لدى المؤسسة وأن مستودعات السورية للتجارة ممتلئة، لافتًا في الوقت نفسه إلى أن الازدحام يحصل أحياناً على صالات البيع.

وأشار نجم إلى أن السورية للتجارة حصلت على ١٠٠ صالة للبيع بالتعاون مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية و ٥٠ صالة للجمعيات التعاونية وهذه الصالات سيتم دخولها في الخدمة قريباً، مبيناً أن هذا الموضوع من الممكن أن يخفف من الازدحام الحاصل حالياً لكن ليس بشكل نهائي.

ونوه نجم بأن المؤسسة تتبع عمل الصالات بشكل يومي ومستمر، لافتًا إلى أن المؤسسة وجهت جميع الصالات بالتوزيع يومياً، ولاسيما أن الكميات متوفرة



٦٠ بالمئة من العائلات السورية وخاصة الأشد فقرًا أكثر من ٥ أفراد والدعم غير محقق !

كما تمت زيادة المخصصات الشهرية من السكر للعائلة المكونة من ٥ أو ٦ أشخاص إلى ٥ كيلو غرامات، وإلى ٦ كيلو غرامات للعائلة المكونة من ٧ أشخاص وأكثر، كما زادت أيضًا مخصصات العائلة من الشاي إلى ١٢٠٠ غرام للعائلة المكونة من ٥ أو ٦ أشخاص وإلى ١٤٠٠ غرام للعائلة المكونة من سبعة أشخاص وأكثر.

وأكمل نجم أنه لا قرار باستبعاد أحد من الدعم، والأمر غير مطروح، وبأن العمل مستمر لتأمين المواد لجميع المواطنين عبر نظام البطاقة الذكية.

الواحد، إضافة إلى السكر والأرز والشاي، منوهاً بزيادة كميات السكر والشاي للعائلة التي يزيد عدد أفرادها على ٤ أشخاص التي يتم بيعها عبر البطاقة الذكية.

ولفت إلى أن صالات السورية للتجارة ستقوم ببيع لتر واحد من زيت عباد الشمس للعائلة المكونة من شخص أو شخصين، ولتنرين للعائلة المكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص، وثلاثة لترات للعائلة المكونة من خمسة أو ستة أشخاص، وأربعة لترات للعائلة التي يتالف عدد أفرادها من سبعة أشخاص وأكثر.

وتكتفى مدة طويلة وكل صالة تحتاج إلى مواد خلال اليوم يتم تزويدها عبر سيارات المؤسسة.

زيادة المواد...

ولأننا لا نستبعد أحد من الدعم

وأشار إلى أن السورية للتجارة طرحت كذلك مادة زيت عباد الشمس حصرًا عبر البطاقة الذكية، بمعدل ٤ لترات للعائلة كحد أقصى، وبسعر ٨٠٠ ليرة سورية للتر

التأكيد على دعم الصناعات الوطنية ضمن ندوة جمعت رجال الأعمال



بتراث الشركة الألمانية وياشرافها وحسب مواصفاتها المعتمدة، وذلك بخبرات وسوعاء وطنية. ومجموعة عبد الكريم هي شركة بدأت عملها علم ١٩٨٧ تقوم بإنتاج العديد من أصناف زيوت الحركات ومواصفات عالية الجودة، ويسافرات تشغيلية متعددة، بالإضافة إلى العديد من الزيوت العiénية للآلات والمعدات الصناعية وزيوت أخرى تغطي كل أنواع الآلات الصناعية.

الندوة من تنظيم شركة أفكار وهي شركة مسجلة ومرخصة للعمل في سوريا، تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، تكون جهة موثوقة في تقديم المعلومة والتوجيه المناسب ل أصحاب المصلحة والعلماء. كما تعمل أفكار كشريك إستراتيجي للمؤسسات والشركات والأفراد على النحو الذي يلبي احتياجاتهم ويتعلم مع طموحاتهم وتطلعاتهم، ومساندة أصحاب الأعمال للانطلاق بثبات نحو تحقيق أهدافهم.

أقامت مجموعة عبد الكريم وبنتنظيم من شركة أفكار ندوة للتعرف على منتجات الشركة من الزيوت العénية، وإنشارها في السوق المحلية، وذلك ضمن حفل عشاء لرجال الأعمال في فندق الداما روز، قاعة المتنبي.

هدفت الندوة إلى دعم الصناعات المحلية الثقيلة، للحد والتخفيض من استيراد المنتجات الأجنبية لتخفيض استهلاك السيولة النقدية الأجنبية في المصارف السورية، وترشيد الاستيراد دعماً للمواد البديلة المصنة محلياً وتسهيل كل ما يلزم لإنجاح هذه المنتجات محلياً وترويجها في السوق المحلي، وتقديم التسهيلات الازمة لإنشاء هذه المصانع وتوفير بيئة وبنية تحتية مناسبة لتطوير هذا الإنتاج.

حيث قامت مجموعة عبد الكريم بإعادة ترميم وإصلاح منشآتها ومعاملها الصناعية في منطقة تل كردي وعدها الصناعية، وإعادة تشغيل خطوط الإنتاج وتحديثها، وبدأت في إعادة تصنيع وإنتاج الزيوت العénية للعلامة الفارقة فوكس (FUCHS)

١١٧ مليار ليرة إيرادات وزارة النقل في العام ٢٠١٩

كشف تقرير لوزارة النقل أن العوائد المباشرة المحسنة في الوزارة خلال العام ٢٠١٩ بلغت ١١٧,٤١٢ مليار ليرة، تركزت الكتلة الأكبر من العوائد المباشرة في قطاع النقل البري بـ ٤٠,١٦٢ مليار ليرة يليه البحري بمبلغ ٢٨,٥٧٢ مليار ليرة ثم الجوي بمبلغ ٣٥,٦٣٥ مليار ليرة وأخيراً السككي ٣,٤٣ مليارات ليرة سورية.

وأشار التقرير الذي حصلت «الاقتصادية» على نسخة منه إلى أن العوائد المباشرة غير المحسنة خلال عام ٢٠١٩ والتي تتضمن إغاثات لشركات طيران من رسوم الخدمات الأرضية بلغت ٢٥٩ ألف دولار أمريكي، ومن رسوم الطيران المدني ٩٠٥آلاف دولار أمريكي، على حين بلغت الاعفاءات من البدلات المرفقة المقدمة من مرفأ اللاذقية وطرطوس ١,٢٥٥١ مليار ل.س في مرفأ اللاذقية و٢٥١ مليون ل.س في مرفأ طرطوس خلال عام ٢٠١٩.

وبلغت العوائد غير المباشرة المحققة في مجال النقل البري عبر تخفيض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث المروية المتكررة والتي تشمل خسائر في الممتلكات وال النفقات الطبية وفقدان في الأجور وفي جزء من تكاليف شركات التأمين والخسائر المستقبلية الصافية في مداخل الأشخاص الم توفين أو المصابين.

مبيناً أن كلفة الحوادث في العام ٢٠١٩ بلغت ٢٥,١٢٥ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة تخفيض الحوادث خلاله ٥,٠٢٥ مليارات ليرة.

وفي مجال النقل السككي وصل تخفيض النفقات الناجمة عن تنفيذ الوصلات السككية لنقل الحبوب بالقطارات بدلاً من الشاحنات إلى صوامع / شنشار - الناصرية - الوليد / مبلغ ٢١ / مليار ل.س، ليصبح إجمالي العوائد المباشرة وغير المباشرة

٦٥٤٣ مخالفة تم تنظيمها خلال عام مديرية التجارة الداخلية بطرطوس متابعات وطموح



المهندس حسان حسام الدين مدير التجارة الداخلية بطرطوس

إضافة إلى ضبط ومصادررة ٧١٠٠ صندوق من المياه المعدنية المزورة والمقلدة لماركة مياه الديكيش، وتمت إحالة المتورطين موجوداً إلى القضاء المختص مع الضبوط المنظم بحقهم بعد سحب عينات من المياه، وتبيّن بعد إجراء التحاليل الازمة لها في مخابرنا وجود جرائم مضرة بالصحة تجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري.

وضبط ومصادرارة ١٦٨٠ كيساً من الحصص الناعم بمخالفة التلاعب بتاريخ الإنتاج، وتمت إحالة الضبط للقضاء المختص أصولاً. وضبط ومصادرارة ٢٠٠ كرتونة من بسكويت الأطفال غير صالح للاستهلاك البشري، تم إتلاف كامل الكمية وإحالة المتورطين للقضاء أصولاً مع الضبط المنظم بحقهم.

كما قامت المديرية بضبط ومصادرارة ٥٠٠ كغ من المواد الإغاثية المتنوعة بمخالفة الاتجار بمواد الإغاثة التي توزع مجاناً على العائلات الفقيرة والمحاجة، وتم تنظيم الضبط اللازم وإحالة المخالفين للقضاء المختص، وضبط ومصادرارة ١٨٢٥ أسطوانة غاز متزي ب موضوع التصرف بالغاز المنزلي لغير الغاية المخصصة لها والاتجار به توزعت بـ ١٤٩٣ أسطوانة تمت مصادرتها في منطقة بانياس إضافة إلى ٧٥ أسطوانة موضوع ضبوط متفرقة تم إحالة جميع الضبوط إلى القضاء المختص أصولاً.

وضبط ومصادرارة ٤٠ كيس نخالة مخالف للمواصفات في منطقة بانياس، كما تم ضبط ومصادرارة ٢٠٠٠٠ ليتر مازوت و ٤٥٠٠ ليتر بنزين بمخالفات التصرف بمواد المدعومة لغير الغاية المخصصة لها والاتجار بها، وتم تنظيم الضبوط اللازم وإحالتها إلى القضاء المختص، إضافة إلى ضبط معمل للمحارم المعطرة المزورة والمقلدة لماركات مشهورة ومصادرارة ٢٧٩ كرتونة من المحارم المعطرة المزورة وتم إحالة المتورطين مع الضبوط إلى القضاء المختص أصولاً.

كما تم ضبط ٩ باصات نقل مخالف للتصريف بمادة المازوت المدعوم والاتجار بها بمعدل ١٦٦ ليتر مازوت لكل باص.

ولفت مدير التجارة الداخلية في طرطوس إلى أنه ومن خلال السبور المفاجئة التي قام بها الجهاز الرقابي على محطات الوقود تم ترصيد كمية ٢٨٧٣٣٥ ليترًا من مادة المازوت وكمية ١٧٣٥٩٢ ليترًا من البنزين وإعادتها إلى رصيف سادكوب.

كما ازداد الوفر في كمية الدقيق المستهلكة عن المخطط السنوي لكتلة الدقيق لعام ٢٠١٩.

وختم حسام الدين قائلاً: مراقبتنا لا تزال مستمرة لكل المواد وسنعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة في حال وجود أي مخالفة.

بين مدير التجارة الداخلية بطرطوس المهندس حسان حسام الدين أن توجيهات الوزارة تتركز بأن المواطن دائمًا على حق ولقمه ومعيشته أولوية وفوق كل اعتبار، مؤكداً التزام المديريات في المحافظات كافة وعلى الأخص في محافظة طرطوس، ومتتابعة الواقع التمويني، منهاً بأن نتائج عملها يشعر المواطن بالراحة والاحترام وتطبيق القانون الذي يتساوى الجميع بحسن تطبيقه ونتيجة أدائه.

وشدد حسام الدين على أن لقمة المواطن خط أحمر، وفقاً لتوجيهات وزير التموين الدكتور عاطف النداف، ومتتابعات محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى الذين يمدان عمل المديرية بكل أسباب النجاح لما يصب في خدمة الإنسان الإنسانية.

وأشار إلى أن رصد عمل المديرية ميدانياً يؤكد أنه لا يوجد وقت إلا للمتتابعة والعمل تحقيقاً وتطبيقاً للقوانين التي هي موضع اهتمام الجميع، مضيفاً: لا ننكر بعض التغرات التي تحاول كل يوم تلقيها وصولاً إلى عدالة قانونية وأخلاقية، فهوطننا الذي ضحي وقدم الغالي يستحق مناره الجميل يانصافه وتأمين احتياجاته على نحو نصبو ويصبو إليه.

ولفت إلى أن أهم الضبوط النوعية المنظمة خلال هذا العام كان ضبط ومصادرارة ١٥٠٥ أطنان من الخبز العلفي موضوع عدد من الضبوط بمخالفات الاتجار بالخبز العلفي وتمت إحالة الضبوط والمخالفين إلى القضاء أصولاً.

كما تم ضبط ومصادرارة ١٥ طنًا من الدقيق التمويني موضوع الاتجار بالدقيق التمويني والتصرف به لغير الغاية المخصصة لها، وتمت إحالة الضبوط إلى القضاء أصولاً وإحالة المتورطين موجوداً إلى القضاء المختص.

إضافة إلى ضبط ومصادرارة ٢٠٠ تونكة زيت نباتي و ٢٠٠ تونكة سمنة مخالفة للمواصفات وتمت إحالة الضبوط إلى القضاء المختص أصولاً.

وضبط ومصادرارة ٥٤٠٠ كغ من الخميرة الطيرية الفاسدة وغير الصالحة للاستهلاك في سيارة غير مبردة.

كما تم ضبط ومصادرارة ٢٢٣ كرتونة من المقلبات الغذائية نصف المصنعة والمختلفة للمواصفات وتمت إحالة الضبوط والمتورطين إلى القضاء أصولاً لاستكمال الإجراءات القانونية بحقهم لكون غذاء الأطفال مادة غير مسموح التلاعب بها.

وقال: من خلال العمل الرقابي المتكامل مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس والتواصل المباشر والدائم مع المواطنين باعتبارهم النقطة الأهم في العمل وبالتجهيز والتنسيق اليومي مع جميع الشعب التموينية للمديرية لمراقبة المواد الغذائية كافة وغير الغذائية والبضائع الجاهزة المصدر والخبز التمويني، فقد تم العمل وفق نظام المجموعات على كل المناطق الجغرافية بالمحافظة خلال عام ٢٠١٩.

وكشف حسام الدين أنه خلال العام ٢٠١٩ بلغ مجموع الضبوط المنظمة «٦٥٤٣» ضبطاً عدلياً وعينياً كان نصيب الأفران التموينية منها «٥٦٤» ضبطاً، ومحطات الوقود «١٨١» ضبطاً وضبوط الاتجار بالمحروقات «٩٨» ضبطاً، وضبوط الاتجار بالدقيق والخبز التمويني «٤٦» ضبطاً، وضبوط بالمحروقات «٩٨» ضبطاً، وضبوط الاتجار بماء منتهية الصلاحية «٣٢»، ضبطاً وضبوط اللحوم البيضاء والحراء «٩٥» ضبطاً، إضافة إلى «٣٢٣» عينة مخالفة تبيّن مخالفتها للمواصفات القياسية بعد إجراء التحاليل الخاصة عليها في مخابرنا، كما تم تنفيذ «٦٣٧» إغلاقاً لفعاليات تجارية مختلفة بمخالفات متنوعة ومدة الإغلاق مختلفة لكل فعالية حسب نوع المخالفة.



ع الور

دعم الإنتاج .. تدمير الإنتاج !

خلال الأسبوع الأخير، تدفقت حزم الدعم التي تدفعها الحكومة تباعاً عبر برنامج «بادئ المستوردات»، مبشرة بمرحلة جديدة لابد أن تتلاصق فيها مواضع الناتج المحلي، من باب الإنتاج الصناعي.

ومع ذلك، فلم تتوقف الرسائل المتناقضة إلى الاقتصاد الوطني بعدما داهمت الحكومة نشاطها الذاتي الآف الذكر، بقرار معاكس تماماً تؤكد جميع التوقعات قدرته على دهورة الناتج المحلي من باب الإنتاج الزراعي!

في الصورة العامة، أقرت الحكومة قبل أيام سلسلة من المقترنات الخاصة بادراج بعض صناعات قطاع البناء على لوائح تحفيز سخية لبرنامج «بادئ المستوردات»، بما في ذلك زيادة الأسعار الاسترشادية لنظرتها المستوردة وفرض ضريبة تصدير حتى ثلث أسعارها العالمية، وصولاً إلى ما يشبه منعًا موارباً لاستيرادها.

هذا الكرم التفضيلي، يتراكم فوق سلسلة أخرى من محفزات (الإنتاج) التي أقرتها اللجنة الاقتصادية عبر دعم أسعار الفائدة لقروض التأسيس والتلوّس والتشغيل لمنشآت «بادئ المستوردات»، وأخرى لا تقل كرماً في بدلات الأرضي التي تحتاجها ضمن المدن الصناعية، وصولاً إلى دعم عمليات تصديرها، بالرغم من أنها معدة -أصلاً- لبرنامج اقتصادي مختلف تماماً.

حتى هذا الحد، ثمة ما يثير الهواجس التقليدية حيال قدرة مسوؤلي البرنامج على تتبع منعكسات هذا الكم من تلافيف الدعم عند محطات التمويل والاحتياطيات النقدية والاستثمار والتشغيل والمنافسة، وخاصة في ظل الحاجة إلى ما يشبه التجنّب لمعرفة (يد من؟ في جيب من؟) في الشق المتعلق بعائدية دعم تصدير منتجاته المدعومة أصلاً في بعض مدخلاتها المستوردة!

«إرهاق الحسابات» ليس الحد النهائي الذي بلغه تعقيد إستراتيجيتنا لتنمية (الناتج المحلي)، ذلك أن التوجّس الأكبر يستمد نسقه من الرسالة الكارثية المترامنة التي وصلت إلى بريده محسّنة بقرار (رفع أسعار الأسمدة الزراعية بين 40 حتى أكثر ١٠٠٪)!، وهي النسب التي تتشارك جميع التوقعات نظرتها السلبية حيال تأثيرها العيق في الإنتاج الزراعي.

هذا التناقض المترامن: دعم الإنتاج من جهة.. وتدميره من الأخرى، أشبه بمحاذاحة سمة لإنجذبنا المحلي، ففي الوقت الذي يُتفق فيه على ضرورة بذل الأكلاف الضرورية تحت أقدام الإنتاج الصناعي دعماً للناتج المحلي، تذهب الحكومة -وبكل أريحية- إلى تقليص هذا الناتج من باب الإنتاج الزراعي بطريقة تستتيح لنسب التضخم التي يتربّع لجمها على أعلى الغايات من دعم الناتج، الاستلقاء باستثناء دون خوف من نمو الكتلة السلعية المصونة، مادامت الأسمدة ستتكلّل بهدوءة القسم الزراعي منها.

الرسائل الحكومية المتناقضة هذه تثير تساؤلات تشاؤمية ممزوجة بالشك حول مضمون إدارة مبادرتنا الإنتاجية التي ذهبت نحو تكريس مزيد من الضغط على إنتاجنا الزراعي ذي القيمة المضافة الخامسة إلى الحدود التي ستسد الطريق أمام جدو صناعات القيمة المضافة الأعلى، والطلب الأدنى لقطع تمويل الأولويات ضمن برنامج «بادئ المستوردات»، وبما يتناقض كلّاً مع الأهداف المعلنة للبرنامج.

استدراجاً لأقصى ما يمكن من الظنون الحسنة، ثمة احتمال بأن تكون الحكومة مجرد ساعي بريدي في قرار الرفع الصارخ لأسعار الأسمدة، إلا أن ذلك لم يكن ليعفيها من مسؤولية تدبّر كل ما يلزم لمنع هذا التزامن الفج على لوحة إعلاناتها بين الدعم السخي للإنتاج الوطني، والقصف المركب عليه.

■ علي محمود هاشم

سياحة مع وقف التنفيذ... والأمر بيد الوزير

مشاريع متوقفة ومتعرّبة في طرطوس بانتظار قرار!

والمحافظة ترمي الكرة في مرمى الجهات المركزية

■ هيثم يحيى محمد

بدورها قامت المحافظة بالكشف على واقع المشاة، فتبين أن المشروع تم تنفيذه بشكل مخالف لمخططات رخصة التشيد السياحية وذلك بتعديل توضّع التساليهات وتشييد طابق إضافي في الأبراج، وتم إعلام وزارة السياحة ووزارة الإدارة المحلية ورئيسة مجلس الوزراء بذلك عام ٢٠١٨. وبغية معالجة وضع المشروع تؤكد المحافظة مقترنها السابق بعرض المشروع في اجتماع المجلس الأعلى للسياحة لاتخاذ قرار باستكمال المشروع مع الأرض لإعادة عرضه وطرحه للاستثمار، علمًا أنه من الضوري لا يبقى المشروع متوقفاً.

مشاريع صناعية

مشروع لانتاج الأحذية الرياضية في يحمور

هو مشروع حيوي يشغل ٤٤٢٠٠٠ م² وعمرًا ٤٠ عاماً في الوردية الواحدة وينتج ٤٠ مليون زوج سنويًا وتتجاوز نسبة التنفيذ فيه ٦٠٪، وتم تركيب خط نصف مصنعين. وبعود سبب توقفه لعدم إمكانية التوسيع الأفقي بسبب وقوفه ضمن المخطط التنظيمي وعدم السماح للمستثمر بزيادة نسبة البناء إلى ٧٠٪ لكون نسبة البناء في المنطقة ٤٠٪ كما تقول المحافظة.

ولكونه مشروعًا حيوياً ونسبة التنفيذ فيه مرتفعة اقترحت المحافظة استثناء المشروع من نسب البناء في المنطقة لإنعامه ووضعه باستثمار وقف قرار تشييده من هيئة الاستثمار السورية.

مشروع (فينيفيا للصناعات الدوائية)

وقد تقدّم ١٠٠٪ من البناء و٤٠٪ من الإكساء وسبب التوقف بعود لالقاء الموافقة الأساسية المنوّحة لشركة فينيفيا من وزارة الصحة، وتقترن المحافظة بتجديد موافقة وزارة الصحة رقم ١٩٥٩٠١/٢١/٢٠١٢/٧/٣٠، والالتزام بأي شروط تضعها الوزارة لاستكمال المنشآت.

مشروع لانتاج الأدوية البشرية

وقد حصل على موافقة مبدئية للترخيص الإداري وباء بأعمال الإنشاء ثم توقف بسبب صدور تعليمات يلغاء المواقف الممنوحة والتجويه بإقامة هذه المشاريع ضمن المناطق الصناعية على الرغم من الحاجة مثل هذه المشاريع إلى مساحات مناسبة وشروط خاصة لا يمكن تحقيقها ضمن المناطق الصناعية وتقترن المحافظة باستكمال تتنفيذ المنشآت وفق الموافقة المبدئية المنوّحة وشروط وزاري الصحة والصناعة وتطبيق قرارات إقامة هذه المشاريع ضمن المناطق الصناعية على المنشآت التي ترخص مستقبلاً في حال كانت المساحات فيها كافية.

مشروع انتاج الأدوية الزراعية والبيطرية

وهو قيد الترخيص في منطقة علين العقارية، ولكونه يقع ضمن الصنف الرابع لدليل تصنيف الأراضي لم توافق وزارة الزراعة عليه، وتقترن المحافظة بانتفاء المشروع من دليل تصنيف الأرضي باعتباره مهماً وضروريًا لتخديم القطاع الزراعي في المحافظة وتؤمن احتياجات السوق ولعدم توافر خيارات أفضل لإقامة المشروع.

هذا الواقع ينطبق على مشاريع أخرى متوقفة هي: (طحن وجرش وتقشير وتبنيس الأرز وتعبئة المساحيق الغذائية ومستودعات لتخزين الحبوب وأنواعها-إنتاج المشروبات الغازية والعصائر وأنواعها كافة-أغذية أطفال) وتقترن المحافظة منها استثناء من دليل تصنيف الأرضي ظلل ضرورتها الملحّة.

يشار إلى أن المحافظة وأطراف عقود استثمار المشاريع وأصحاب المشاريع الخاصة يعولون الآن على ما مستقرون به الجهة المشكّلة برئاسة وزير السياحة لمعالجة أسباب تعثر ووقف هذه المشاريع الحيوية، فهل ستنتهي حقًا إعادة الحياة إليها، وما يؤدي إلى استكمالها ووضعها بالاستثمار بما أمكن من السرعة؟ أم إنها ستبقى على حالها لسنوات وسنوات قادمة كما يتوقع البعض؟ الجواب برسم الجنة ومجلس الوزراء صاحب القرار النهائي في المعالجة.

مشروع أساس

- يقع المشروع على العقار ٧٩٢٠٠٠ العائد لمجلس مدينة طرطوس الكائن على الكورنيش البحري جانب فرع الحزب القديم ومساحته ٢١٥٨٦ م² والمُستثمر صالح محمد وشريكه) والهدف من المشروع تشييد واستثمار فندق سياحي ومنتهيّاته من مستوى ٣ نجوم و لمدة الاستثمار ٤٥ سنة وفق نظام BOT و مدة التنفيذ ٣ سنوات بدأت في ١٤/١٢/٢٠١١ و المدة المتبقية ٣٧٦ مليوناً والبدل الشهري ١٠٪ من الإيرادات السنوية وما زالت نسبة التنفيذ ١٠٪.

ويعدّ المشروع لظهوره ليلاً بشكل مفاجيء والحاجة لحل فني (أوتاد)، ما يستغرق وقتاً بيضاءً بالتنفيذ وإلى تشكيل اللجان من مجلس مدينة طرطوس ووزارة السياحة و عدم التوصل إلى حل بخصوص تبرير المد والبراجن التقنيّة الضرورية، الأمر الذي أدى إلى تدخل المحافظة من خلال إدراج المشروع ضمن المشاريع المتعرّبة والتي من المتابعة وصلت نسبة الإنجاز حالياً فيها إلى ٦٠٪ بعد إزالة العقبات التي اعترضت التنفيذ.

وقد اتخذت المحافظة عدة إجراءات لتسريع العمل في المشروع، وتقرّر حالياً التأكيد على تبنيه بالتأخير محضر الاجتماع المنعقد في ٢٠١٩/١٢/٥ ورئيسة مجلس إدارة المحافظة العامة والبيئة والسياحة وزيرة التخطيطية ووزارة السياحة لعدم إنجاز ملحق العقد ومقربات التأخير. واقتصرت المحافظة على ملحق العقد لتأخيره وعدم التوصل إلى حل بخصوص تبرير المد والبراجن التقنيّة الضرورية، الأمر الذي أدى إلى تدخل المحافظة من خلال إدراج المشروع ضمن المشاريع المتعرّبة والتي من المتابعة وصلت نسبة الإنجاز حالياً فيها إلى ٦٠٪ بعد إزالة العقبات التي اعترضت التنفيذ.

فندق أرواد

تم التعاقد على تنفيذ هذا المشروع منذ ٢٠١٢ على أرض تعود للسياحة بمساحة ٧١٥ مليوناً وطالقة الاستيعابية ٢٠٠ سرير و ٧٠٠ كرسي و مدة الاستثمار ٦٠ سنة بدءاً من تاريخ تسليم موقع العمل في ٢٠١٢/٢/٢٠، وكانت المدة المحددة لتنفيذ ٤ سنوات، وقد صدرت الرخصة السياحية في ٢٠١٢/٢/٢٧ وصدق المخطط التنظيمي للجزيرة مؤخراً وتمت مخاطبة المستثمر لاستكمال إجراءات منح رخصة البناء للمشروع، وتمت الموافقة من وزارة التقليل على تحديد مدة الإشغال للمارينا المزمع إقامتها أيام المشروع من الجهة المستثمرة لمدة ثلاثة عاماً قابلة للتجديد ثلاثين عاماً أخرى.

ويعدّ سبب التأخير لعدم إنجاز المخطط التنظيمي السياحي من وزارة السياحة وبالتالي عدم إمكانية منح الترخيص للبدء بالعمل والجهة المعنية بالتأخير هي وزارة السياحة لعدم إنجاز المخطط التنظيمي المعد من قبلها ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ ووزارة الأشغال العامة والإسكان حتى تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩، وتقترن المحافظة بتقديم البرنامج المادي والزماني بـ ٢٠١٦/٨/٨ ومع ذلك ما زالت نسبة الإنجاز نحو ١٢٪، وتتعذر أسباب توقف وتعذر المشروع وفق ما تقوله المحافظة إلى انتزاع حدود الموقع عما هو مقرر في عقد التأسيس والتأخير في إنجاز التتعديل في البرنامج التخطيطي والمخطط التنظيمي العام والتوصيل إلى عام ٢٠١٦ والتأخير في الموافقة على أعمال الردم والملكيّة في مجلس المدينة وعدم وجود مدة زمنية من وزارة السياحة للجان المشكلة من قبلها للدراسة واقع هذه الشركة والإشراف عليها والجهات المعنية بالتأخير هي: (مجلس مدينة طرطوس-وزارة الأشغال العامة والإسكان-وزارة السياحة-مجلس مدينة طرطوس-وزارة التقليل).

من الإجراءات المتخذة من المحافظة لمعالجة التوقف بعد إقامة ورشة عمل بخصوص المشروع تلقي ملكية ما تبقى من الأرض لاسم مجلس المدينة وتقدير أوضاع الشركة وإيداع ٥٠٠ مليون بحساب المدينة من مجموعة وحدة، واقتصرت المحافظة على ملخص تقييم الموقف من قبل مجلس مدينة طرطوس على شاطئ البحر شمال المدينة وهو خاص (جمع سياحي استثماري يضم ٨٠٠ شالية وفندق ٤ نجوم يضم ٢٢٦ سريراً بمساحة طابقية ٢٧٠٠٠ م² وطعم ومية ملا) بتاريخ ١١/٢/١٩٩٥، وبوجهة تقويمه يزيد قانوني، فيما يتوافق مع ذلك لم تتجاوز نسبة التنفيذ عشرة بالمائة (أنجزت ١٦٢ شالية على الهيكل)، حيث توقف العمل منذ ١٩٩٦ لوجود خلافات حادة بين الشركاء.

السمورلاند

المشروع يقع على شاطئ البحر شمال المدينة وهو خاص (جمع سياحي استثماري يضم ٨٠٠ شالية وفندق ٤ نجوم يضم ٢٢٦ سريراً بمساحة طابقية ٢٧٠٠٠ م² وطعم ومية ملا) بتاريخ ١١/٢/١٩٩٥، وبوجهة تقويمه يزيد قانوني، فيما يتوافق مع ذلك لم تتجاوز نسبة التنفيذ عشرة بالمائة (أنجزت ١٦٢ شالية على الهيكل)، حيث توقف العمل منذ ١٩٩٦ لوجود خلافات حادة بين الشركاء.

التأمين الصحي من يحتاج وليس من يرغب

زيود: مذكرة للجهات المرجعية بخصوص تعديل التعرفة

▪ عبد الهادي شباط



رغم أن مشروع التأمين الصحي يتتصدر المشروعات الوطنية لأهميته، مازال يعني الكثير من المعوقات والصعوبات، بدءاً من عدم وجود قومنة وتشريع، مروراً بهيكلية بوليصة التأمين وعدم مواجهة الإدارية والتنظيمية التي تؤطر العملية التأمينية وغياب البرمجة وأتمتها أعمال التأمين الصحي التي تتعدد وتتشابك وتتدخل أطرافه (من جهات... ونقابات.... وشركات الإدارة الثنائي وهيئة المخابر والشاعرين وزارة الصحة) وصولاً لعدم تعاون الجهات المؤمن لها وضعف حلقة التواصل، وكذلك ازدياد الفجوة بين التغطية والانخفاض الحاد بالبدل، إضافة إلى أن عدم وجود تأمين للعائلات والمتقاعدين فاق المشكلة وزاد بمعدلات سوء الاستخدام والخسارة.

للتوسيع حول واقع التأمين الصحي ومستجداته حاورت «الاقتصادية» مدير التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين الدكتور نزار زيد و فيما يلي نص اللقاء كاملاً:

التأمين تفق ٨,٥ مليار .س خلال ٢٠١٩ بينما حصلت على ٤,٥ مليار .س

الصحي بسبب مزاجية المشافي وتحديد تكاليف العلاجات الطبية بشكل منفرد وغياب الرقابة على الأسعار وعدم إيجاد آلية واضحة للتسعير، وكذلك لا بد من تفعيل دور نقابة الأطباء ونقابة الصيادلة لجهة التوجّه لاستقبال حاملي بطاقة المؤسسة ولجهة نشر الوعي التأميني ومكافحة سوء الاستخدام وفرض إجراءات وضوابط لتنظيم آلية تزويد الخدمة.

وهنالك تحديات يجب الإشارة إليها، بما فيها الارتفاع المستمر لكل القيمة المالية وتتكلّف الإجراءات الطبية إضافة إلى عزوف بعض مزودي الخدمة عن استقبال المؤمن لهم وتقاضي مزودي الخدمة ببالغ مالية إضافية كفروقات لصالحهم على حساب المؤمن لهم والالفجة العميقة بين البديل والتغطية ونظرية المؤمن لهم حاملي البطاقة إلى أن بطاقة التأمين الصحي يعطى تغطية استفادة مادية بعيدة عن الحاجة والحالة الضردية.

بالنسبة للتغطية المعتمدة معينة الطبيب المختص: ١٠٠٠ ل.س للمختص أقل من ١٠ سنوات، و ١٥٠٠ ل.س للمختص أكثر من ١٠ سنوات.

معينة الطبيب العام: ٤٠٠ ل.س. معينة اختصاصات: طب الطوارئ والعنایة المشددة، طب الأسرة، الصحة العامة ٧٠٠ ل.س. الوحدة المخبرية ١٧٥ ل.س.

وحدة الأشعة البسيطة ١٨٠٠ ل.س. ويضاف كتابة تقرير المصورة بقيمة ١٨٠٠ ل.س. ووحدة الإيكو والإيكو دولير ١٣٠٠ ل.س. ويضاف كتابة تقرير للصورة بقيمة ١٣٠٠ ل.س. ووحدة الطبيقي المحوري والمرنان ١٣٠٠ ل.س. ويضاف كتابة تقرير للصورة بقيمة ٢٦٠٠ ل.س. المدة الفليلة للطبيقي المحوري والمرنان ٨٥٠٠ ل.س. للإجراءات الأخرى ٢٠٠٠ بالنسبة لكتابات تقرير صور الأشعة، تتم كتابة تقرير ملقة وتحقيق دور وزارة الصحة بالنسبة للرقابة على القطاع الصحي بشكل عام وعدم وجود تصنيف للأشعة التي إلى أن تكون الأسئلة مبنية على معايير خاصة مع العلم أن ما تم ذكره معمول به لتاريخه سواء لجهة الخدمات والتغطيات والبدلات والتغطية الطبية، وهناك مذكرة مرفوعة للجهات المرجعية بخصوص التعريف، بانتظار ما سيتم التوجيه به. مع التأكيد أن هناك اهتماماً وأصراً وكثيراً لهذا المشروع (التأمين الصحي) بعقل وفكر الحكومة.

كيف يتم التنسيق مع جمعية الرعاية الخيرية لتأمين الأطفال التأميني صحياً؟

يتم التنسيق مع جمعية الرعاية الخيرية كبداية لانطلاق العقد الذي يتضمن خدمات وتغطيات لشريحة الأطفال الأيتام من عمر ١٤ يوماً وعمر ١٧ عاماً. وتشمل التغطيات العمليات الجراحية بشقيها الحالات الباردة والحالات الإسعافية ببلغ مليون ليرة سورية وبسقف متين ألف من ضمن المليون للبدائل الصناعية ولعدد زيارات مفتوح ضمن الحد المالي المليون داخل المشفى، ويشمل كذلك الإجراءات الخارجية زيارة طبيب بمعدل ٨ زيارات للطبيب ومثلها للأدوية وثمان قسط (المخابر والأشعة والعلاج الفيزيائي) لمبلغ مئة ألف لـكامل الإجراءات الخارجية. وبقسط قسط اثنين عشر ألفاً للطفل الواحد، والباب مفتوح لكل من يرغب في التبرع لزيادة عدد الأطفال المؤمن لهم على رقم الحساب الخاص.

ما أهم المعيقات والمشكلات التي تعرّض التأمين الصحي؟

هناك معيقات خاصة بالمؤمن له والجهات المتعاقدة التي تتمثل بعدم معرفة الجهات بالآلية العمل المتبعة والتواصل مع المؤسسة وسوء استخدام المؤمن له لبطاقته التأمينية والإداري حوالي ٦٥٠ ألف مؤمن مقابل هذه التغطيات يدفعون فقط ٢٥٠ ل.س شهرياً بما يعادل ٣٠٠ ل.س سنوياً والخزينة تسمم حالياً بـ ٦٥٠٠ ل.س، مع لحظ أن التغطيات مثل التي ذكرت تتصدر بسعر يتراوح بين ٤٠ - ٣٠ ألفاً، ومع ذلك المؤسسة مستمرة ب تقديم الخدمات والتغطيات، وقد سدت المؤسسة مبالغ كبيرة جداً مقابل هذه التغطيات، فمن خلال نظرة أولى ومقارنة البديل ٢٥٠ ل.س بالتجطيات من عام ٢١٠٠ ولغاية تاريخه وفي ظل ارتفاع الأسعار والتكليف المالي كافية سواء للوحدة المخبرية الشاعبية وكذلك ارتفاع أسعار الأدوية... الخ.

وتنتهي لعدم وجود تأمين لعاتات المؤمن لهم والوضع المادي الصعب دفع أصحاب البطاقات المؤمن لهم لعلاجهما بدءاً من الأدوية وارتفاع الوحدة الجراحية والمخبرية... الخ وقاء البديل على بطاقة العامل المؤمن له مع تأميننا الدائم بأن البطاقة هي بطاقة شخصية يمكن استخدامها من الغير، مع لحظ أن هناك حالات سوء استخدام آخر منها ما يتعلق بالطبيب سواء لجهة تلقي فروقات وتقاضي ببالغ إضافية أو عدم الاستقرار، ومنها ما يتعلق بالصيادلة والمختبر... الخ، وهنا تبين أن لعاتحة حالات سوء الاستخدام هناك لجنة مختصة مشكلة بالمؤسسة العامة السورية للتأمين، يتم استدعاؤها وطلبها للحضور بحسب الحاجة، وكلما دعت الضرورة، ومن هذه الباب الصالحة مدعومة لحضور جلسات واجتماعات لجنة سوء الاستخدام، مع لحظ أن هذه اللجنة قد قامت باسترداد مبالغ كثيرة وكبيرة من الأطراف كافة ومن قاموا بسوء الاستخدام.

ماذا عن سوء الاستخدام؟

هناك تفاوت في حالات ونسب سوء الاستخدام من جهة مؤمن لها لأخرى، ومن محافظة لأخرى، وتختلف حتى ضمن الجهة الواحدة، ولكن السؤال المهم: ماذا هناك سوء استخدام للإجابة، يجب البحث بمحركات ومعايير العمل لشركات الإدارة وتطبيقها للشروط العقدية، وكذلك نحدد

كيف تتوّزع محفظة التأمين الصحي؟

التأمين الصحي العاملين (بالقطاع الإداري) هناك تغطيات موحدة ومشتركة بين جميع العاملين بجهات القطاع الإداري وبديل موحد يسد العامل ما يقارب ٤٥٠٠ مليارات ليرة على سبلي الذكر لا الحصر والتفصيل المقدمة بل على العكس المحفظة بازدياد، وهناك جهات جديدة كثيرة تطلب الاشتراك بالتأمين الصحي، ونحن بلقاء متواصل ومستمر مع الجهات المؤمن لها ولكن اليوم لدينا محفظة التأمين الصحي.

وذلك تباين في العقود واختلاف وسائل التواصلي بحسب الشركة الإدارية، والاعتراض على تدقيق المطالبات الورقية، والاعتراض على تدقيق المطالبات الورقية، وضيق الربط الإلكتروني بين أطراف العملية التأمينية.

وهذه المعيقات أدت إلى تراجع جودة الخدمة الطبية المقدمة للمؤمن له وارتفاع معدل الشكاوى واختلاف شركات مقدمي الخدمات بين شركات الإدارة واختلاف العقود بين شركات الإدارية ومقدم الخدمة نفسه، وكثرة طلب الشكاوى، والاعتراض على تدقيق المطالبات الورقية، بحسب اختلاف شركة الإدارة.

ما أهم الخدمات والتغطيات التي يوفرها التأمين الصحي للمؤمن لهم؟

يؤمن التأمين الصحي خدمات وتغطيات كثيرة وكبيرة ومنها على سبيل الذكر لا الحصر داخل المشفى العمليات الجراحية، بشقيها الحالة الإسعافية والحالات الباردة، والإجراءات الخارجية هي زيارة الطبيب- الأدوية



بأنصيب معرض دمشق الدولي

كل ثلاثة ملايين ليرات سورية

05

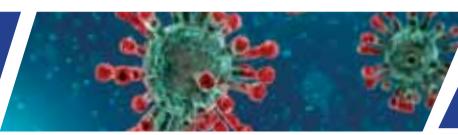
04

03

02

01





كورونا يقود اقتصاد العالم نحو «الهاوية»!!

سقوط حرّ لأسواق المال العالمية وانهيار أسعار النفط و٢٠ دولة تطلب تمويل من صندوق النقد الدولي

خسائر الاقتصاد العالمي قد تسجل ٣٤٧ مليار دولار منها ٢٣٧ ملياراً للصين وحدها



أما عربياً، فكان أكبر هبوط مؤشر بورصة أبو ظبي بنسبة ١٠,٧٣٪ خلال الفترة بين ٨ و ١٣ آذار، تلاه مؤشر بورصة دبي بنسبة ١٠,٣٦٪، ثم المؤشر العام للسوق السعودي بنسبة ٧,١٥٪، وقد سجل مؤشر أرامكو انخفاضاً حاداً دون قيمته وقت الطرح الأولي (٢٢ ريالاً) بنسبة تزيد على ١٣٪.

وخلال الفترة نفسها، انخفض مؤشر بورصة مصر بنسبة ٥,٥٣٪، ومؤشر بورصة تونس بنسبة ٤,٣٢٪، والمؤشر العام للسوق الأردني بنسبة ٣,٣٪، ومؤشر بورصة الكويت بنسبة ١,٣٩٪.

وخلال لهذا الاتجاه الهابط، سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ارتفاعاً بمقدار ٧,٦٢٪ خلال الأسبوع الثاني من آذار، كما ارتفع مؤشر الأسهم القيادية بمقدار ٩,٦٠٪ نقاط، وبما نسبته ٠,٨٧٪.

وعلى خير الأسواق المالية الدكتور سليمان موصلي على الموضوع بأن تفشي فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المرافقة أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، لترافق هذا العام بل ربما بالانخفاض كبير عن الصفر».

أسواق المال حمراء

وتطبق السعودية خفضاً كبيراً على أسعار البيع الرسمية لنفطها، وقال متعاملون إنّه يجري عرض الخامين العربي الخفيف والمتوسط بسعر بين ٢٥ و ٢٨ دولاراً للبرميل.

وقال مسؤول اقتصادي كبير في المفوضية الأوروبية: «من المرجح للغاية أن يصلّى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في حالة ركود اقتصادي هذا العام بسبب تفشي فيروس كورونا».

وقال مارتن فيرن، مدير الشؤون الاقتصادية بالذراع التنفيذي للاتحاد، متقدّماً خلال مؤتمر صحفي في بروكسل: «من المرجح بدرجة كبيرة أن يبطّأ النمو بالنسبة لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي كلّ إلّا الصفر هذا العام بل ربما بالانخفاض كبير عن الصفر».

انخفضت مؤشرات أسواق الأسهم العالمية والعربية بنسبة كبيرة، إذ اتساع مخاوف تفشي الفيروس عالمياً، واستمرار القلق في سوق النفط وزيادة المعروض، وسط انخفاض في الطلب إذ تراجع الانتاج والتضليل.

وبالأرقام، سجل مؤشر البورصة الإيطالية أكبر انخفاض خلال الفترة بين ٩ و ١٣ آذار، بنسبة ١٣,٦٨٪، تلاه مؤشر داكس للبورصة الألمانية بنسبة ١٣,١١٪، للفترة نفسها، ثم مؤشر كاك ٤٠ للبورصة الفرنسية بنسبة ١٢,٥٢٪، ومؤشر نيكسي الياباني بنسبة ١١,٥١٪، ومؤشر فوتسي ١٠٠ البريطاني بنسبة ١٠٪.

في حين انخفض زخم هبوط مؤشرات البورصات الأمريكية والصينية خلال الأسبوع الثاني من آذار بعد أن سجلت انهيارات سابقة، حتى عُلّق التداول ربع ساعة في بورصة نيويورك، ولم ينجو مؤشر الداوجونز من تخطي مستوى ٢٤ ألفاً، منخفضاً ٢,٧٩٪ خلال الفترة بين ٩ و ١٣ آذار، كما انخفض مؤشر إس آند بي ٥٠٠ بنسبة ١,٢٩٪، والناسداك بنسبة ٠,٩٥٪، في حين انخفض مؤشر شانغهاي المركب للبورصة الصينية بنسبة ١,٩٪.

الاقتصاد العالمي، ويزداد الذعر، وتحول النفط من إحدى آثار تفشي كورونا نتيجة انخفاض الطلب عليه، إلى أزمة بحد ذاته، بعد تحول دول مصدرة كبرى كال سعودية إلى زيادة الانتاج لتعميق إبراداتها النفطية الناجمة عن تراجع الأسعار، لذا، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بداية الأسبوع الماضي ٢٢ بالمائة عند ٣٧ دولاراً للبرميل بعد أن نزلت في وقت سابق ٣١ بالمائة إلى ٣١ دولاراً للبرميل وهو أعلى مستوى منذ ١٢ شباط ٢٠١٦، وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أكثر من ٢٤ بالمائة إلى ٣٣,٢ دولاراً للبرميل بعد أن هو في البداية ٣٣ بالمائة إلى ٢٧,٤ دولاراً وهو أيضاً أعلى مستوى منذ ١٢ شباط ٢٠١٦.

وذكرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط يتوجه للاقتراض في عام ٢٠٢٠ للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، وانخفست توقعاتها السنوية بمقدار نحو مليون برميل يومياً، ما يشير إلى انكماش قدره ٩٠ ألف برميل يومياً.

وخفض غولدمان ساكس أيضاً توقعاته لخام برنت إلى ٣٠ دولاراً فيربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠، ترافق ذلك مع انخفاض حاد في مؤشرات أسواق المال في العالم، ما يعيينا إلى مشهد الاقتصاد العالمي عند بدء أزمة ٢٠٠٨.

وبحسب غولدمان ساكس ريسيرش، يفترض الآن أن إنتاج النفط الأميركي سيتحمّل بأكثر من مليون برميل يومياً من المستويات المرتفعة المسجلة في الربع الثاني من ٢٠٢٠ بحلول الربع الثالث من ٢٠٢١، ويعتقد أن الشركات التي تعلن عن تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي تستعد بوجه عام لسعر نفط يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ دولاراً للبرميل لفصول كثيرة».

ونقلت رويترز عن خمسة مصادر تجارية أن السعودية تغير أوروبا بالنفط عند أسعار منخفضة تصل إلى ٢٥ دولاراً للبرميل، مستهدفة بشكل خاص شركات التكرير الكبرى التي تعتمد على النفط الروسي، في تصعيد للصراع مع موسكو على الحصص السوقية.

■ علي نزار الأغا - محمد رakan مصطفى

يتلقي الاقتصاد العالمي صدمات قوية من تفشي فيروس كورونا، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، بخوا ثلاثة قيمته، والتي سجلت أمس أكبر خسائر يومية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، أدت إلى سقوط حرّ لأغلب مؤشرات أسواق المال العالمية وال العربية.

وطلبت ٢٠ دولة قروضاً من صندوق النقد الدولي لتتمويل برامجها الخاصة بكورونا، وأكّد الصندوق استعداده لمنح تريليون دولار، وبأنه يقوم بدراسة طلبات التمويل.

ووفقًّا لتقديرات بنك التنمية الآسيوي سيتجدد الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة جداً نتيجة تفشي وباء كورونا، حيث تتدرج الخسائر المالية على مستوى العالم من حوالي ٧٧ مليار دولار في الحالة المتفائلة إلى ما يقارب ١٥٦ مليار دولار في الحالة المتوسطة وتصل إلى ٣٤٧ مليار دولار في الحالة المشائمة، وتحمّل الصين وحدها الجزء الأكبر من هذه الخسائر من حوالي ٤٤ إلى ١٠٣ إلى ٢٣٧ مليار دولار حسب السيدario.

كما أنّ موقع الصين في الاقتصاد العالمي كمُنتج لعدد كبير من السلع الوسيطة التي تستخدمها المصانع حول العالم في عمليات إنتاجها، إضافة إلى دورها كمُنتج لفائدة طويلة من سلع الاستهلاك النهائي، يجعل تراجع مستوى النشاط الاقتصادي فيها مولداً حلقة تنسّع طرداً من الآثار السلبية على اقتصادات الدول الأخرى.

وأعلن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن توقعات مشائمة فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، فيبعد أن كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع هذه التدفقات بنسبة ٥٪ في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٠، حذر المؤتمر من احتمال تراجع هذه التدفقات إلى أعلى مستوىاتهامنذ فترة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩-٢٠٠٨ وذلك في حال استمرار الوباء في الانتشار خلال العام الحالي.

وقد يكون قطاع النقل الجوي أحد أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بفضل انتشار وباء كورونا.

تبين تقديرات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «الآياتا» أنّ خسائر إيرادات حركة المسافرين الدوليين تتراوح بين ٦٣ و ١١٣ مليار دولار تبعاً لنطاق انتشار الوباء، كما تراجعت أسعار رحلات الطيران بحوالي ٢٥٪ منذ تاريخ تفشي الفيروس.

صدمة النفط

من صدمة كورونا إلى أسعار النفط، تزداد خسائر



الحكومية بما يراعي خصوصية الحالة المؤقتة وبما يمكن الأفراد من تجاوز هذه الصعوبات المالية بأقل الخسائر وعدم تقويم الأمور من منظور منفعي ضيق يعتمد حسابات الربح والخسارة المحاسبية.

وبالنسبة للجانب التسويقي، أكد عيسى أنه وما لم تتطور الأمور وتطبق فرض حظر تنقل قد تستمر أنشطة السفر والترويج ونقل المنتجات المختلفة داخل سوريا بصورتها الطبيعية، لكن في حال حدوث أمر طاري وظهور الوباء في منطقة ما فقد يصبح من الضرورة حظر الانتقال إلى تلك المنطقة في سياق احتواء المرض ما يتطلب الاستعداد لاتخاذ إجراءات عاجلة.

واقتصر عيسى في هذا المجال ضرورة أن تكون السورية للتجارة مستعدة للتدخل كذراع للحكومة يساعد في مجال التسويق والبيع غير الروتيني في صالاته تبعاً لتطورات الحالة.

وastعرض الباحث تأثيرات الأزمة في المستوى الفردي متوقعاً حدوث تراجع في مستوى المعيشة سببه الأول ارتفاع الأسعار، إما كنتيجة منطقية لأناساً بوضوعة مرتبطة بأزمة وباء كورونا وإما نتيجة استغلال الوضع من بعض المنتجين والداعنين، إضافة إلى تراجع كمية العرض من بعض المنتجات المستوردة بسبب صعوبات الشحن والتقليل من الدول الأخرى ولاسيما إذا كانت الدول المنتجة لتلك المنتجات تعاني انتشار الوباء فيها.

ولفت عيسى إلى أن بعض الأفراد سيقصد جزءاً من دخولهم نتيجة توقف الأنشطة التي يعملون فيها. ما يستدعي تنسيق العمل بين مؤسسات الحكومة المختلفة المعنية بمراقبة الأسواق وحماية المستهلك وتقليل المنافسة ومنع الاحتكار من أجل تشديد وتكييف العمل لمنع حالات استغلال الوضع ومعالجتها في حال حدوثها.

وافتراض الباحث أنه على الحكومة السورية مراسلة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية وشرح خطرة الحصار الاقتصادي المفروض على سورية بموجب العقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأن هذا الحصار يدّعى فعلياً من قدرة سوريا على التأهّل والاستعداد المناسب لوباء وفق إرشادات منظمة الصحة العالمية وبالتالي أهمية رفع الحصار.

معتبرًا أنّه يمكن في هذا المجال التركيز والاستناد إلى الدعوات المتكررة التي وجهتها أكثر من منظمة دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل حدّث الدول على عدم اتباع سياسات حمائية تضر بالتجارة الدولية وبيان أنّ الحصار يؤثر في التجارة الدولية كما هي السياسات الحمائية التي تدعوا تلك المنظمات إلى الابتعاد عنها.

مضيفاً: أكثر من ذلك، يصنف البنك الدولي حالياً سوريا ضمن مجموعة دول الدخل المنخفض وهو خصص مساعدات مالية لمجموعة الدول هذه، وبالتالي يجب أن نطالب كما الدول الأخرى بالمساعدة المالية والعينية والفنية.

أما بالنسبة للأثر الإيجابي لتراجع أسعار النفط في السوق الدولية على الاقتصاد السوري بحسب الدراسة أن سعر برميل النفط حالياً وصل إلى نحو نصف سعره عند بداية عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يتبع اتجاهه الهابط. منهاً بأنه وعند إعداد موازنة الحكومة لعام ٢٠٢٠ كان سعر برميل النفط يتتجاوز ٦٦ دولاراً وعلى أساس هذا السعر تم تخصيص المبالغ اللازمة لدعم شراء المشتقات النفطية، الآن مع تراجع أسعار النفط الدولية قد تصل قيمة الوفورات عند شراء تلك المشتقات إلى ما يقارب النصف. مضيفاً: منطقياً يتوقع في حال حصول تلك الوفورات أن تترافق أسعار المشتقات النفطية في سوريا التي يتم تحديدها إدارياً، الأمر الذي له انعكاس مباشر على مستوى المعيشة وإنعكاس آخر غير مباشر نتيجة تراجع تكاليف الإنتاج بحسب مختلفة تتعلق بمقادير تخفيض أسعار المشتقات النفطية وكذلك بنسبة مساهمة هذه التكاليف من الكلفة الكلية.



وزارة الاقتصاد السورية: نستعد بحزمة إجراءات للحدّ من الآثار السلبية لكورونا

قيمة هذا العجز بناءً على فعالية إجراءات مكافحة التهرب الضريبي التي تنشط في تطبيقها وزارة المالية السورية خلال الفترة الأخيرة.

واعتبر عيسى أن ذلك يفرض ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي ووضع سلم أولويات في الإنفاق والالتزام به ما أمكن وتخفيض جزء أكبر من هذا الإنفاق لدعم الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية.

وتوقع حصول اضطراب وعرقلة في بعض المجالات الإنتاجية التي تتعدّد على مدخلات مستوردة، وإن يكن بعد شهر أو أكثر، وذلك تبعاً لحجم المخزون الذي تحتفظ به الشركات المحلية من تلك المدخلات. مع احتمال أن تكون مسألة توفير القطع الأجنبي «الدولار»، اللازم لتمويل مستوررات تلك الشركات مشكلة إضافية تتطلب عناية واهتمام الجهات الحكومية صاحبة العلاقة، بحيث تصبح معالجة الحكومة لهذه المشكلة ذات أهمية فائقة بالنسبة للشركات التي تُنتج سلعاً أساسية في مثل هذه الأزمة كالمأكولات الغذائية والأدوية والأجهزة والتجهيزات الطبية ومواد التنظيف والتجميل وغيرها.

ولفت عيسى إلى أن ذلك قد يؤدي لصعوبات في التسويق الداخلي أو الخارجي وإلى تعرّض الشركات إلى صعوبات مالية تتسبّب بدورها في زيادة عدم استقرار مستويات الإنتاج وتراجعها، متوقعاً تأثير بعض الفروع الإنتاجية أكثر من غيرها حتى في حال عدم وصول الوباء، مشيراً إلى ما تضمنته الإجراءات الوقائية الحكومية مثل وقف الدوام في المدارس والجامعات وإلغاء النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية والإغلاق المؤقت لصالات المناسبات العامة وغيرها. منهاً بأنه وفي مثل هذه الحالات ولاسيما التي له انعكاس مباشر على مستوى المعيشة وإنعكاس الذي تم تحريره إلى الأعلى نتيجة تراجع تكاليف الإنتاج بحسب مختلف العوامل، مما ينعكس على الأقل جزئياً وبالتالي سيحدث تراجع في دخولهم الأمر سيجعلهم في حاجة ماسة للحصول على إعانات أو قروض مالية ميسرة. ما يستدعي تطوير سياسات التسليف

رواتبهم من دون مردود، ما يشكل بالجملة خسائر، إضافة إلى جولات مديريات الصحة وجلب الأجهزة والمعقمات وهذا يؤدي إلى الكثير من الخسائر.

وشدد فضلي على ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية في المنشآت التي تنتج مواد ضرورية كالمأكولات الغذائية والدوائية على سبيل المثال، تكون ذلك لا يعده من الأمور، مقترحًا أن يتم ذلك من خلال زيادة ساعات العمل للساعة الثامنة مساءً عوضاً عن أن تبقى للساعة الرابعة فقط، وأن يتم غض النظر عن اقتصاد الأظل المنتج غير المرخص إدارياً مع الحفاظ على النوعية، في حال كان إنتاجه يزيد من السلع المعيشية والضروسية والغذائية والدوائية والمعقمات والمنظفات، بمعنى عدم التشدد ومرافقتهم إلا فيما يخص الجوانب الصحية والمواصفات القياسية وذلك لأهمية انتاجهم في هذه المرحلة بسبب الحاجة إلى مخزون إضافي، بمعنى التسهيل مع الإجراءات الإدارية في حال عدم وجود ترخيص، بشرط الالتزام بالجودة والنوعية.

زيادة الإنفاق

الاستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور هيثم عيسى في دراسة رأى أن الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا ستتصيب اقتصادات كل الدول، بما فيها سوريا، بنسب متفاوتة سواء وصل إليها الوباء أم لم يصل.

قبل، إضافة إلى ما سوف يترتب عليه من زيادة التكاليف. وقال: لا يوجد لدينا أي إصابة بالمرض ونحن بألف خير صحي، ولكن الدول الأخرى لا تستطيع مدعنا بأي شيء إن احتجنا، إذاً المشكلة باعتبار أن الحدود مغلقة ويوجد خوف وأن الناس محجوزة في منازلها.

وزارة الاقتصاد مستعدة

صرحت معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد لـ«الاقتصادية»، بأنه لا يمكن تجاهل تأثير حركة التجارة الخارجية في سوريا، استيراداً وتصديرأ، سلباً بتداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على المستوى العالمي، إضافة إلى الصعوبات المفروضة أساساً إثر الإجراءات القسرية أحادية الجانب الجائرة التي تفرضها أمريكا ودول غربية أخرى على الشعب السوري، وهذا ما من شأنه أن يؤخر انساب المواد.

وأمام الواقع، بينت أحمد أن الوزارة تستعد بحزمة من الإجراءات والتغيرات للحد من الآثار السلبية المستجدة من تفشي فيروس كورونا عالمياً، وتأمين البالغ المناسب، وبشكل سريع، من أجل ضمان انساب المواد إلى السوق المحلية وتلبية احتياجاتها.

آثار موجعة

من جانبها رأى الخبير الاقتصادي عابد فضلي أن الآثار الاقتصادية لوباء الكورونا أكبر بكثير من الآثار الصحية له، معيناً ذلك إلى إمكانية السيطرة عليه صحياً، في حين للمرة أثارة اقتصاديّة تعد أمراً غير سهل، وسوف تكون آثاره مزلزلة وموجعة جداً وسوف يعني منها العالم لمدة عشر سنوات على الأقل.

ولفت إلى أن الآثار الاقتصادية عالياً بدأت فعلياً في بريطانيا تم تخصيص ٣٠ مليار جنيه إسترليني للوقاية، فيبدأ من استثمار هذه المبالغ في التنمية والرعاية والتنعيم العام، يتم استخدامها لتجارب مرضية كالكمامات مثلاً التي يتم زميها في حاويات القمامات، إضافة إلى عشرات المليارات التي تهدى في سبيل الوقاية من الوباء، معتبراً أن هذه المحاولات تعتبر غير مجدية اقتصادياً، وأثره سيستمر حسب المعطيات.

وأكد فضلي أنه يؤثر أيضاً في ظروف معيشة لكل المواطنين، لكونهم سوف يضطرون إلى التزام منازلهم، وعدم تمكّنهم من تأمين مستلزماتهم، ما يعني أن له أثراً أكبر من كونه وباء مرضياً بحد ذاته.

وأضاف: سيكون هناك أثر على أمور الشحن والتجارة الخارجية نتيجة إغلاق الحدود مع دول الجوار، مؤكداً ضرورة الاعتماد على الذات لخفيف الآثار على السوريين، مع ضرورة تقليل الاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد، والعمل على زيادة الاكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي وتأمين الاحتياجات من الداخل يقرّر الإمكان.

واعتبر فضلي أن أحد الآثار الموجعة الأخرى هو أن جزءاً من مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وغيرها يصل إليها من دول أخرى عن طريق الاستيراد، وخاصة من الصين التي كان الاعتماد عليها بشكل أساسى خلال السنوات الماضية، منهاً بأن انتقطاع تمويل أحد مستلزمات الإنتاج من عشرة مستلزمات تدخل في صناعة منتج محلى سيؤدي إلى تعطيل إنتاج هذا المنتج ما يؤدي إلى عرقلة أو تأخير أو غلاء، إضافة إلى وجود مواد يتم استيرادها بشكل كامل من الخارج كالرizable، مثلاً مؤكداً أنه لن يكون هناك سلاسة في استيراده كما كان قبل، إضافة إلى ما سوف يترتب عليه من زيادة التكاليف.

وقال: لا يوجد لدينا أي إصابة بالمرض ونحن بألف خير صحي، ولكن الدول الأخرى لا تستطيع مدعنا بأي شيء إن احتجنا، إذاً المشكلة باعتبار أن الحدود مغلقة ويوجد خوف وأن الناس محجوزة في منازلها.

وأضاف: ومن الآثار الاقتصادية المزلزلة الأخرى محلّياً هو توقف السياحة وليس ضعفها، وتوقف النقل الجوي في عدة اتجاهات، تأهيل عن توقف النقل والشحن الجوي، ما يعيق انتشار البضائع، منهاً بالإجراءات الحكومية حيث قامت بانخفاض ساعة من الدوام الرسمي فهذا ليس قليلاً وإنما ٦٠٪ من المواطنين بالجلوس في منازلهم وهم يقضون

فضلي: الآثار الاقتصادية أكبر من الصحية

زيادة في الإنفاق وتراجع في الإيرادات الحكومية وعرقلة في الإنتاج

انخفاض أسعار النفط انعكاسه إيجابي على مستوى المعيشة نتيجة تراجع تكاليف الإنتاج

لرجال الوطن

باقات مضاعفة 400% وبنفس السعر



الصلاحية	سعر الباقة	حجم الباقة الكلي	حجم الباقة الليلي 12 ليلًا - 6 صباحاً	حجم الباقة اليومي	الباقة
30 يوم	2300 ل.س.	2 GB	1 GB	1 GB	0.5 GB
30 يوم	4000 ل.س.	8 GB	4 GB	4 GB	2 GB
30 يوم	6750 ل.س.	16 GB	8 GB	8 GB	4 GB



#أنت_كل_القصة

*523# للاشتراك اطلب الرمز #